# نواب العمارة ودورهم في المجلس النيابي

## ١٩٣٣-١٩٣٩

أ.م.د عبد الله كاظم العوادي

كلية التربية - ميسان

قسم التاريخ

**المقدمـــــة :**

دأبت الدراسات التاريخية الاكاديمية على تناول الحياة البرلمانية في العراق أبان العهد الملكي ، أما بشكل مستقل ، أو من خلال دراسة الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وإيضاح دور النواب في هذه المجالات . وقد تناول عددٌ من الباحثين دور نواب الألوية في المجلس النيابي لمعرفة مواقفهم وآرائهم في مختلف القضايا التي طرحت في أروقة المجالس النيابية خلال الدورات الانتخابية المتعددة التي جرت على مدار سبعة وثلاثين عاماً في العراق الملكي . وهو الأمر الذي شجع الباحث على تناول دور نواب العمارة في البرلمان لمتابعة نشاطاتهم ومواقفهم فيه ، وان يكون مقدمة لدراسات أخرى في هذا الميدان .

لذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف على طبيعة الحياة النيابية في العراق بشكل عام ولواء العمارة بشكل خاص ، بهدف تحديد سلبيات وإيجابيات الحياة النيابية والنواب في مدينة العمارة في تلك المرحلة الحرجة والحساسة من تاريخ العراق الحديث ، والتي كان الاضطراب السمة المميزة للمدة ١٩٣٣- ١٩٣٩ ، بسبب تلاحق الانقلابات العسكرية والحركات العشائرية المتكررة ، والصراع بين الساسة على المناصب ، الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة السياسية ، ونتج معه سرعة في تبدل الوزارات والحل المتعاقب لمجالس النواب . على أمل أن تسهم هذه الدراسة في بناء تصور واضح حول طبيعة وشروط ومواصفات الحياة النيابية مستقبلاً ، لاسيما وان العراق على أعتاب مرحلة جديدة لتأسيس واقع برلماني مختلف عن سابقه .

أستخدم الباحث طيفاً واسعاً من المصادر المهمة التي أغنت البحث ، والتي جاء في مقدمتها محاضر مجلس النواب ، والتي لا غنى لأي باحث يتناول مثل هذا الموضوع ، كونها تمثل المعين الأساسي من المعلومات المطلوبة والمهمة في مثل هذا الميدان من الدراسات العلمية ، هذا فضلاً عن الصحف الصادرة آنذاك ، وتوخى الباحث جانب الحيدة العلمية لابراز دور النواب بما لهم وما عليهم ليثبت حقائق تاريخية بشان دور نواب العمارة في المجلس النيابي ، بعَدها أول دراسة نوعية تناولت بالتحليل والدراسة دور النواب المذكورين ، لتؤسس لدراسة أخرى تتناول الفترة اللاحقة . ومن الله تعالى التوفيق والسداد .

## توطئـــــة :

### الحياة النيابية في العراق منُذ العهد العثماني حتى عام ١٩٢٥

لم يعرف العراقيون الحياة البرلمانية ألا في أواخر حكم الدولة العثمانية ، التي كانت هي الأخرى لم تجرب هذه الحياة ،بعد أن كان سلاطين هذه الدولة بعيدين كل البُعد عن مفهوم الديمقراطية وممارساتها . إذ كانوا يمارسون حكماً تسلطياً على الولايات التابعة لها ومنها العراق . غير أن تغير الظروف المحيطة بالدولة العثمانية ، وممارسة الضغوط عليها من قبل الدول الأوربية ، فضلاً عن ظهور بعض الإصلاحيين في الداخل من أمثال مدحت باشا وغيره ، دفعت بالسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦ إلى أعلان أول دستور في تاريخ الدولة العثمانية ، والذي عرف بـ ( عهد المشروطية ) ، وقد تأثر العراق بهذا الأمر . ألا ان السلطان سرعان ما أنقلب على دعاة الإصلاح في عام ١٨٧٨ ، وعلق العمل بالدستور ، وآجل جلسات البرلمان ، ودعا أعضاءه إلى العودة إلى بلدانهم (١) . وبهذا كان نصيب أول محاولة إصلاحية قام بها مدحت باشا وصحبه هي الفشل ، وعاد السلطان إلى ممارسة الحكم المطلق مرة أخرى . وفي تموز عام ١٩٠٨ ، قامت جمعية الاتحاد والترقي بانقلاب على السلطان ، كانت محصلته النهائية أعادة فرض العمل بالدستور مرة أخرى ، وصدرت الأوامر بانتخاب النواب لمجلس المبعوثان ، وهو ما عُرف بعهد ( المشروطية الثانية ) (٢) . وهكذا عرف العراقيون التمثيل البرلماني للمرة الأولى ، بعد أن مثلوا ولاياتهم الثلاث في المجلس (٣) ، لحين قيام الحرب

العالمية الأولى ، وأنضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا ، الأمر الذي كلفها خسارة الولايات العراقية التي أحتلت من قبل بريطانيا بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٨ ٠

وعلى اثر الاحتلال البريطاني للعراق ، وأعلان الانتداب عليه بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ، والذي جاء في مادته الأولى ، أن على الدولة المنتدبة أن تضع في مدة لاتتجاوز الثلاث السنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانوناً أساسياً للعراق ٠ الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسة للثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ ، والتي كان من نتائجها الإسراع بتشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة ، نادت بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، وقد تم تتويجه في ٢٣ آب ١٩٢١ (٤) ٠

وبناءً على ما تقدم ، بدأت الاستعدادات للشروع بأجراء انتخابات المجلس التاسيسي في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢، والتي واجهت مقاطعة شعبية واسعة قادها رجال الدين في النجف الاشرف وكربلاء والكاظمية ٠ غير أن الإجراءات المشددة التي قامت بها الوزارة السعدونية الأولى ( ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ – ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ ) ، فضلاً عن جولات الملك فيصل الأول في عدد من الألوية العراقية ، صبت في مجرى إكمال الانتخابات لجمع أول مجلس برلماني في تاريخ العراق الحديث والذي ابتداء أعماله في عهد الوزارة العسكرية الأولى ( ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ – ٢آب ١٩٢٤ ) (٥)٠ وقد مثل لواء العمارة فيه ثمانية أشخاص ، أغلبهم من رجال العشائر دون أن يكون للمتعلمين أو الموظفين حصة فيها ( ٦ ) ٠الامر الذي يثير أكثر من علامة أستفهام ، أذا ما أخذ بعين الاعتبار أن المجلس التأسيسي مقبل على مناقشة أمور هامة تتعلق بمستقبل العراق السياسي ، مثل البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ ، ولائحة القانون الأساسي للمملكة العراقية ، ولائحة قانون أنتخابات مجلس النواب (٧)٠ حيث أن معظم الذين مثلوا لواء العمارة في المجلس التاسيسي ، أما كانوا يجهلون القراءة والكتابة أو على قدر بسيط من التعليم ، مما أثر بالتالي على دورهم في المناقشات التي جرت داخل أروقة المجلس آنذاك ، أذ كان حضورهم رمزياً أكثر ما هو فعليُ ، لأن أنحدارهم الطبقي وتكوينهم الثقافي والاجتماعي قد أنعكس سلباً على مشاركاتهم في المناقشات التي دارت في المجلس التاسيسي (٨) ٠

أنجز المجلس التاسيسي العراقي المهمة الأولى في جدول أعماله المتمثل بتصديق المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ ، ليلة ١٠ / ١١ حزيران ١٩٢٤ ، بعد تدخل فاضح في سير الجلسات من قبل المندوب السامي البريطاني ، التي شهدت معارضة شديدة داخل وخارج المجلس النيابي ، حيث استخدمت سيارات الشرطة في جمع المندوبين من مناطق بغداد المختلفة ،والبالغ عدهم (٦٨) مندوباً من مجموع(١٠٠) مندوب يمثلون المجلس التاسيسي من قبل المندوب السامي البريطاني في العراق السير هنري دوبس(٩)

وقد مررت المعاهدة بعد أن حشد المندوب السامي وحكومة جعفر العسكري الأولى ، الجهد اللازم لذلك الأمر، بموافقة (٣٧) مندوباً ، ومعارضة ٢٤ مندوباً ،في حين لم يصوت عليها ثمانية مندوبين ، وكان خمسة من مندوبي لواء العمارة من ضمن الموافقين عليها (١٠) .

أستانف المجلس التاسيسي جلساته لإنجاز ما تبقى من مهماته التي أنتخب لاجلها، فكانت المهمة الثانية ممثلة في مناقشة وأقرار لائحة القانون الأساسي ( الدستور ) للمملكة العراقية إذ نصت المادة الثالثة في المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢، على تنظيم قانون أساسي يعرض على المجلس التاسيسي بشرط ان لا يخالف نصوص المعاهدة المذكورة (١١). ويشير " مجيد خدوري " إلى أن مناقشة المجلس لمواد القانون الأساسي كانت تجري بسرعة وأنه أقر مواد كثيرة بمجرد قرأتها مرة واحدة دون مناقشتها . وحين توشك المذاكرة في بعض المواد أن تطول يقترح بعض أعضاء المجلس الاكتفاء بالمذاكرة والتصويت على المادة كما جاءت في لائحة القانون الأساسي (١٢). وهذا ما يؤكد ما سبق وأن تطرقنا اليه بأن أغلب مندوبي الألوية كانوا من الإقطاعيين ورؤساء العشائر ، ولم يسهم في المناقشات الا عندما تتقاطع أية مادة من مواد القانون الاساسي مع مصالحهم الشخصية أو تحاول المساس بالامتيازات الخاصة بهم ، كما أن اغلب أعضاء المجلس لم يكونوا مؤهلين عملياً لاشتراك في مناقشات قانونية (١٣).

أحتوى القانون الأساسي على (١٢٣) مادة ، توزعت بين مقدمة وعشرة أبواب ، وقد أوضحت تلك الأبواب حقوق الشعب والملك والسلطة التشريعية والتنفيذية ، فضلاً عن السلطة القضائية ، الأمور المالية ، وأدارة الأقاليم ، ومواد عمومية أخر (١٤) . وقد تناول الدستور (١٥) ما يتعلق بمجلس النواب ، فقد نصت المادة السادسة والثلاثون على أن " يتالف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور " ، وحددت

دورته بأربعة اجتماعات عادية ، ولكل سنة اجتماع واحدة يعقد في الأول من تشرين الثاني من كل عام(١٦)٠ وأذا ما حل المجلس ، يجب أن يبدأ بأجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد إلى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الحل ... وإذا ما حل مجلس النواب لأمر ما ، لا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر " (١٧)٠ وحتم الدستور" على النواب والأعيان قبل الشروع في أعمالهم أن يقسم كل منهم أمام مجلسه يمين الإخلاص للملك ... " الذي منحه الدستور صلاحيات واسعة ، فهو الذي يصدر الأوامر بأجراء الانتخابات لمجلس النواب ، وباجتماع مجلس الأمة ، وهو يفتتح هذا المجلس ، ويؤجله ، ويفضه ، ويحله وفقاً لاحكام القانون (١٨)٠

بعد أن فض المجلس مهمته الثانية ، وهي البت في الدستور في ١٠ تموز١٩٢٤ ، لم يبق أمام المجلس التأسيسي سوى إنجاز مهمته الثالثة والأخيرة المتعلقة بسن قانون انتخابات مجلس النواب ، الذي باشر أعضاؤه دراسته منذ ٢١ تموز١٩٢٤ والذي لم تكن مناقشته بأحسن حالاً من القانون الذي سبقه ، إذ جرت مناقشته على عجالة بسبب تجاوز المجلس للمدة المحددة له بأربعة أشهر٠ إذ لم يتمكن من إتمام مهمته الأخيرة في الوقت المحدد ، مما أضطر الملك فيصل الأول إلى إصدار أرادة ملكية تقضي بتمديد مدة عقد المجلس خمسة عشر يوماً أضافياً لينجز (مناقشة قانون انتخابات مجلس النواب ) ، في ٢ آب ١٩٢٤ (١٩)٠ فانفض بذلك عقد المجلس، ولتبدأ مرحلة جديدة أتخذت فيها الاستعدادات اللازمة لانتخاب أول مجلس نيابي في تاريخ العراق الحديث بعد أن أقر المجلس التأسيسي لائحة القانون المذكور ورفعها الى الملك للمصادقة عليها ، وليضع الارضية اللازمة لبدأ أول تجربة برلمانية في العراق أمتدت حتى أواخر الحكم الملكي عام ١٩٥٨ (٢٠)٠

نص قانون انتخاب مجلس النواب ، أن تكون الانتخابات على درجتين ، وان يكون الناخبون من الذكور فقط ، شرط أن أتم العشرين من عمره ، وحدد القانون المذكور ، بأن يكون اللواء دائرة انتخابية واحدة ، يمثل كل نائب في المجلس عشرين ألف من عدد الذكور٠ كما قسم العراق إلى ثلاث مناطق ، تكونت الأولى من ألوية الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل ، في حين ضمت المنطقة الثانية ، ألوية بغداد وديالى والدليم ( الرمادي ) والحلة وكربلاء والكوت والديوانية أما المنطقة الثالثة فكانت تتالف من ألوية البصرة والعمارة والمنتفك(الناصرية) ٠ وقد نص القانون على عدم السماح لشخص من منطقة ، أن يرشح

نفسه عن منطقة أخرى (٢١) . غير أن الفقرة الاخيرة كما يبدو قد عطلتها الحكومات المتعاقبة بسبب تدخلها المباشر .

كما أن هناك ما يمكن الإشارة أليه في هذا البحث ، هو ابتعاد نواب العمارة عن المساهمة والاشتراك في المناقشات بشأن بعض المواضيع التي يمكن وصفها بالحساسة ، والتي قد تثير تساؤلاً أو لغطاً الأمر الذي يوقعهم في اشكالات هم في غنى عنها حسب اعتقادهم ، مما يؤثر على مستقبل حياتهم في الانتخابات لفرض مرشحيها عن الألوية العراقية المختلفة ، وهذا ما سيظهر جلياً عندما سنتناول لاحقاً نواب لواء العمارة ، على الرغم من التحذير الظاهري الذي أصدرته وزارة الداخلية "إلى متصرفي الألوية كافة ، حذرت فيه من التدخل في شؤون الانتخابات " (٢٢).

كانت الصحافة العراقية قد أخذت على عاتقها منذ بدايات الحياة البرلمانية في العراق ، مهمة التشجيع والدعوة لأجراء انتخابات نزيهة بعيدة عن التدخل من قبل الحكومة ، وذلك بهدف فسح الطريق أمام الأشخاص الأكفاء ليأخذوا فرصتهم الطبيعية في تمثيل الشعب العراقي ، وان تكون الجدارة والمقدرة عنواناً للمرشح للنيابة ، وشجعت صحيفة " العراق" ، الشعب على دعم الكفوء ومنحه الفرصة عندما دعت الى " ولا يصيب عاقل فطن اخاه الكفوء على ترشيح نفسه للانتخابات ... ثم لا تاخذه الغيرة على ذلك فيرشح نفسه صوناً للمجلس من ان يدخله أناس لا قبل لهم بهذه الأمور " (٢٣). وأكدت صحيفة أخرى ، ان العراق " يحتاج كل الاحتياج إلى نفوس وادمغة ناضجة " (٢٤). ودعت الشعب إلى اخذ دوره غير منقوص في انتخابات نوابه ، الذين يجب– حسب طلب الصحيفة – أن يكونوا من المتنورين والمثقفين من رجال العلم والقانون ، وقد استشهدت بقول الشاعر :

لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا (٢٥)

غير ان واقع الحال لم يكن كذلك،وهذا ماتجسد خلال الانتخابات النيابية أبان عهد الانتداب ١٩٢١- ١٩٣٢ ، لتمتد يد الحكومات العراقية لتطول نتائج الانتخابات وتفرز نتائج كانت غير مأمولة بتدخلها السافر وتلاعبها في شؤون الانتخابات متجاوزتاً بذلك حدود اللياقة في العمل السياسي .

كان المجلس التاسيسي أول مؤسسة تشريعية في تاريخ العراق المعاصر وضعت اللبنة الأولى لقيام حياة نيابية لم يعهدها الشعب العراقي من قبل ٠ وقد أخذت وزارة ياسين الهاشمي على عاتقها أجراء أول انتخابات لمجلس النواب العراقي ، غير أنها استقالت في ٢١ حزيران ١٩٢٥ ، بعد أن أنجزت هذه المهمة (٢٦)٠ فأسند منصب رئيس الوزراء إلى عبد المحسن السعدون الذي شكل وزارته في السادس والعشرين من الشهر نفسه (٢٧) ٠ وهيأت الوزارة المذكورة الأجواء لافتتاح المجلس النيابي في ١٦ تموز ١٩٢٥ ، بحضور الملك فيصل الأول ، وكان " الاحتفال بافتتاح مجلس الأمة في اليوم المذكور في منتهى النظام والكمال والأبهة " ، وفقاً لما ذكره شاهد عيان (٢٨)٠

## المجالس النيابية في عهد الانتداب البريطاني :

أجريت خلال المدة مابين عامي ١٩٢٥- ١٩٣٣ ، ثلاث دورات أنتخابية ، كانت الأولى عام ١٩٢٥ ، والثانية ١٩٢٨ ، في حين تمت الثالثة في تشرين الثاني ١٩٣٠ (٢٩) ٠ أن إلقاء نظرة فاحصة على نواب العمارة في الدورات المذكورة ، نجد أن الحكومات المتعاقبة كانت رهينة لسياستها الرامية إلى تقريب شيوخ العشائر والإقطاعيين ، ومن تتوفر لهم الدعامة الاجتماعية والاقتصادية ، اذ أن الاعتبارات المذكورة قد منحت أصحابها نفوذاً" مؤثرا على مجتمع تمثل الزراعة المهنة الرئيسة للغالبيه العظمى من سكانه ،وان العشائر كانت العمود الفقري لتركيبة السكان الاجتماعية ، فضلا عن استخدام الحكومات لبعض الأساليب القسرية في انتخاب مثل هؤلاء النواب ، وان وعودها التي تطلقها ما بين الفينة والأخرى ، بالتاكيد على نزاهة الانتخابات ، قد أصبحت أثرا" بعد عين.

ولم تكن انتخاب المجالس النيابية التي أجريت في عهد الملك غازي بأحسن حالاً من سابقاتها ، لا سيما وان العهد المذكور قد اتسم بكثرة التبدلات الوزارية والتي لازمتها ظاهرة الحل المتواصل للمجالس النيابية ، على خليفة الانتفاضات العشائرية والانقلابات العسكرية التي ميزت عهد الملك غازي .

## المجالس النيابية في عهد الملك غازي :

اتسمت المدة التي تلت قبول العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ ، بفقدان الاستقرار السياسي ، التي انعكست بشكل واضح بكثرة تشكيل الوزارات وإسقاطها ، وحدوث الاضطرابات الداخلية ،كحركة الاثوريين ،وحركات العشائر المتكررة ، ثم جاء تدخل الجيش في الشؤون السياسية ، ليمهد لقيام سلسلة من الانقلابات العسكرية ، مما أدى إلى اضطراب حبل الأمن في البلاد ، ليكون سبباً رئيساً في فقدان الاستقرار السياسي، الذي ترك بصماته الواضحة على الحياة النيابية في البلاد خلال المدة ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، إذ كثرت حوادث حل المجالس النيابية ،وأجراء الانتخابات لمجالس بديله تحل محلها ، الأمر الذي جعل من الاخيرة أداة طيعة بأيدي السلطة التنفيذية ، تعمل بإرادتها وبوحي منها ، ولا تستطيع معارضتها أو الحد من تسلطها ٠ لذا فان أية وزارة تولت الحكم ألا وبادرت بحل المجلس النيابي ، الذي أنتخب في عهد الوزارة التي سبقتها ، مما يعني عملياً أن أي مجلس لم يكمل دورته الانتخابية المحددة بأربع سنوات على وفق ما جاء بالدستور ، الأمر الذي شكل سابقه خطيرة انعكست آثارها على نواحي الحياة كافة (٣٠)٠

وفيما يبدو أن الأوضاع المذكورة قد نجمت عن الفراغ السياسي الذي نشأ على أثر وفاة الملك فيصل الأول في ٨ أيلول ١٩٣٣ ، وتولي الأمير غازي عرش العراق ملكاً من بعده ، اذ أن الأخير أفتقد الحزم والدراية السياسية بشؤون الحكم ، مما ترك الحبل على الغارب للقوى السياسية والطامعين في الحكم للتنازع فيما بينها على السلطة ، فسيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، وآخذت تتحكم فيها ، فانعكس هذا سلباً على الأوضاع بشكل عام (٣١)٠

وما أن تولى الامير غازي السلطة الفعلية في ٨ أيلول ١٩٣٣ ، بعد أن أدى مراسيم اليمين الدستورية ملكاً للعراق ، بادر رشيد عالي الكيلاني إلى تقديم استقالة وزارته إلى الملك غازي ، الذي كلفه بإعادة تشكيلها مرة أخرى ، وقد حاول الأول استغلال حداثة الملك في الحكم وقلة تجربته السياسية ، فطالبه بحل المجلس النيابي ، الذي لم يمضِ على انتخابه سوى ستة أشهر (٣٢)٠غير أن هذه السياسة قد تقاطعت مع توجهات الملك ، ومن شايعه من المسؤولين

آنذاك ٠وما أن أصطدمت رغبة رشيد عالي الكيلاني بالرفض القاطع لهذا التوجه ،الأمر الذي دفعه إلى تقديم أستقالة وزارته في ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣(٣٣)٠

وكان ممثلو لواء العمارة في المجلس النيابي في دورته الانتخابية الرابعة ، والذي تم انتخابه في عهد وزارة ناجي شوكت ، هما كل من إبراهيم محمود الشابندر، والشيخ محمد العربيي والشيخ علوان الجنديل ، وبهجت عبد القادر (٣٤)٠

عهد الملك غازي إلى جميل المدفعي بتشكيل وزارة جديدة ، تخلف وزارة الكيلاني المستقيلة في٩تشرين الثاني١٩٣٣(٣٥) ، فاستحصلت الوزارة الجديدة ، إرادة ملكية تحمل الرقم (٤٠٦) في ١٣ تشرين الثاني من العام نفسه بتاجيل جلسات مجلس النواب لمدة ثلاثين يوماً (٣٦) ٠غير أن وزارة المدفعي وبعد أن استفحل الخلاف بين أعضائها بشأن مشروع الغراف (٣٧) ، الأمر الذي أضطر معه المدفعي إلى أن يقدم استقالة حكومته إلى الملك غازي ، الذي وافق عليها بعد تردد ، وكلف المدفعي تشكيل وزارة جديدة في ٢١ شباط ١٩٣٤ (٣٨) ، ما لبث أن قدم استقالته إلى الملك مرة أخرى ، الذي قبلها في ٢٦ آب ١٩٣٤ ، ليفتح الطريق أمام علي جودت الأيوبي لتشكيل حكومة جديدة ، بدأت مشوارها السياسي بحل مجلس النواب في ٤ أيلول ١٩٣٤ ، والتهيئة لانتخابات جديدة (٣٩)٠

جرت انتخابات مجلس النواب في دورته الخامسة ، والتي أثارت لغطاً كبيراً بسبب التدخل الحكومي الفاضح في شؤون الانتخابات ، والذي برره الأيوبي ، بأن المجالس النيابية لم تكن في حقيقتها سوى انعكاس لرغبة السلطة القائمة ، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى اندلاع حركات عشائرية ، وخلق فتن واضطرابات ، أثرت سلباً على الوضع السياسي في البلاد ، وكانت واحدة من نتائجه أن يقدم علي جودت الأيوبي استقالة وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ (٤٠) ٠ وقد مثل لواء العمارة في هذه الدورة كل من إبراهيم محمود الشابندر ، الشيخ شبيب المزبان ، محمد النعمة والشيخ محمد العربيي (٤١)٠

كانت نية الملك غازي تتجه لإسناد منصب رئيس الوزراء إلى ياسين الهاشمي ، بعد استقالة الأيوبي ، لفرض حالة من الاستقرار السياسي في البلاد ، ألا أن الهاشمي اشترط حل المجلس النيابي الذي جاءت به حكومة الأيوبي ، الأمر الذي رفضه الملك مراراً، فاسند منصب رئاسة الوزراء إلى جميل المدفعي للمرة الثالثة في ٤ آذار ١٩٣٥ ، غير أن الأخير سرعان ما قدم استقالة حكومته في ١٥ آذار من العام نفسه ، تحت ضغط عوامل عدم الاستقرار

السياسي التي كانت السمة المميزة لحقبة الملك غازي ، فاسندت رئاسة الوزراء إلى ياسين الهاشمي (٤٢) .

دشن ياسين الهاشمي ، عهد وزارته الثانية باستصدار إرادة ملكية ، بحل مجلس النواب في دورته الخامسة في ٩ نيسان ١٩٣٥ (٤٣) ، وأجريت الانتخابات للمجلس الجديد في ٤ آب ١٩٣٥ . وأستناداً لتقديرات دوائر النفوس ، المتضمنة زيادة عدد سكان العراق ، ازداد معها طردياً عدد نواب المجلس من ( ٨٨) نائباً ، إلى ((١٠٨) نائب (٤٤) ، ليرتفع عدد نواب لواء العمارة من أربعة نواب إلى سبعة نواب ، وقد مثلها في المجلس الجديد كل من : الشيخ مجيد الخليفة ، الشيخ شبيب المزبان ، الشيخ سلمان المنشد ، قاسم الخضيري ، كاطع العوادي ، محمد حسن حيدر ، وعبد الجبار التكرلي (٤٥) . ويلاحظ أن الثلاثة الأوائل يمثلون مشايخ عشائر لواء العمارة ، اما الرابع فله مصالح تجارية في اللواء ، في حين أن الشخص الخامس هو من شيوخ عشائر الفرات الأوسط ، والآخرين لا علاقة لهم باللواء ولا مصالح لهم فيه . مما يعني الحكومة أن قد فرضت مريدها على الألوية ليتسنى لها تمرير سياستها في مجلس النواب ( ٤٦) . وان محاولة ياسين الهاشمي فرض سطوته على البلاد ، وتقييد صلاحيات الملك في آن واحد ، حفز قوى أخرى لتهيئ نفسها لضرب هذه الوزارة ، وتصيب فيها مقتلاً .

ان استخدام الجيش في ضرب العشائر التي خرجت عن طوع الحكومات العراقية المتعاقبة ، وزعزعت استقرار البلاد ، قد فتح الباب مشرعاً أمام القادة العسكريين من ذوي المطامح السياسية للقيام بانقلابات عسكرية متتالية في العراق ، كانت نقطة الشروع فيها للفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية ، الذي هيا لأول انقلاب عسكري ، ليس في تاريخ العراق فحسب ، بل في تاريخ منطقة الشرق الأوسط في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ، ليكون ايذانا لتدخل الجيش في السياسة ( ٤٧) ، وليفرض ارادته بإقالة وزارة ياسين الهاشمي ، وإسناد منصب رئيس الوزراء إلى حكمت سليمان ، الذي استحصل إرادة ملكية بحل مجلس النواب بعد يومين من تولي المنصب المذكور (٤٨) ، والقيام بأجراء انتخابات لمجلس النواب في دورته السابعة ، التي التئمت في ٢٧ شباط ١٩٣٧ ، وفاز عن لواء العمارة كل من :الشيخ مجيد الخليفه ، الشيخ شواي الفهد ، الشيخ علوان الجنديل ، قاسم الخضيري ، إبراهيم الأصيل ، جميل الراوي وحامد الوادي (٤٩) . ويبدو أن انتخاب هؤلاء جاء على وفق التقسيم المذكور في أعلاه ، أذ لم يكن الثلاثة الاخيرون من أهالي لواء العمارة (٥٠) .

وفي أثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بوزارة حكمت سليمان بعد مقتل بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ ، قدمت الوزارة استقالتها في ١٧ آب من العام نفسه ، فبادر جميل المدفعي الذي تولى الوزارة في اليوم نفسه ، إلى الحصول على إرادة ملكية بحل مجلس النواب في ٢٦ آب ١٩٣٧ (٥١) ، وأجريت انتخابات جديدة في ١٨ كانون الأول من العام نفسه (٥٢) • وبذا اصبح حل المجلس سُنة سينة سارت عليها كل وزارة تقريباً في عهد الملك غازي • وقد ترشح عن لواء العمارة في الدورة الانتخابية الثامنة كل من : شبيب المزبان ، محمد العريبي ، شواي الفهد ، قاسم الخضيري ، عبد الوهاب محمود ، موسى الشابندر ، عبد الرزاق منير (٥٣) • ويبدو من أسماء المرشحين أن الزيادة التي طرأت على عدد نواب العمارة في المجلس ، قد جاءت ليكون النواب الثلاثة الإضافية من مرشحي الحكومة أو من المحسوبين عليها ، إذ لم يشغل المقاعد الثلاثة الإضافية أي من أهالي لواء العمارة ، بل جاءت من خارجه حصراً ، وهو ما تجسد أيضا في الدورة الانتخابية التاسعة التي أجرت انتخاباتها وزارة نوري السعيد الثالثة (٥٤)•

وعلى ذات المنوال السابق ، استجمع الجيش قواه مرة أخرى ليطيح بوزارة المدفعي الرابعة ، ويفرض على الملك غازي أن يكون نوري السعيد رئيساً للوزراء هذه المرة ، فتولت هذه الوزارة شؤون الحكم في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨ ، ولم تصبر كثيراً على مجلس نيابي كانت الوزارة السابقة أجرت انتخاباته فاقدمت على حله في ٢٢ شباط ١٩٣٩ (٥٥)•

واستدلالاً على ما تقدم ، يرى الباحث أن المجالس النيابية التي تشكلت خلال المدة ١٩٢٣ — ١٩٣٩ ، سرعان ما كانت تحل ، بسبب ما رافقها من تبديلات وزارية إذ أن كل وزارة كانت تتولى الحكم ، تقدم بإصرار على حل المجلس السابق ، لتاتي بنواب جدد ، أو تجدد ترشيح آخرين ، الأمر الذي أنعكس سلباً على من مثل الألوية من نواب ، لم يكونوا على قدر كافٍ من العلم والدراية ، أو انهم كانوا أداة طيعة بيد الحكومة التي رشحتهم ، مؤيدين لسياستها ، منفذين لرغباتها حيث أن استمرار عملية حل المجلس ، لم يكن عامل قوة للمجلس الذي يليه بمقدار ما كان عامل ضعف ، إذ وصلت إلى المجلس النيابي العديد من الشخصيات التي تباينت في تكوينها الثقافي والاجتماعي •

## الخلفية الاجتماعية والثقافية والسياسية لنواب العمارة

أن تباين المستوى الثقافي والاجتماعي لنواب لواء العمارة ، لم يكن في الحقيقة سوى انعكاس للواقع السائد في اللواء آنذاك ، إذ كانت سيطرة شيوخ العشائر واضحة للعيان ، بسبب امتلاكهم الأراضي الزراعية الواسعة (٥٦) ، والتحكم في مصير العاملين فيها ، كما أن انتشار الجهل والفقر في اللواء كان عاملاً آخر ، ساهم في يكون النواب على وفق الرؤيا الحكومية ، التي ترى بأن على النائب ، أن يأتمر بأوامرها ، ويلبي رغباتها ، لذا فأن نواب العمارة قد جاؤوا على وفق هذه الرؤيا .

ويأتي في مقدمة نواب العمارة ، الشيخ محمد العريبي ، الذي هو من ابرز شيوخ البو محمد خاصة ، والعمارة عامة ، ولد محمد بن عريبي بن وادي بن منشد بن خليفه بن داغر بن جبر بن ليلو العزاوي ، عام ١٨٩٠ في منطقة الشعبة التي تطل على نهر العدل ، التابعة إلى ناحية مسيعيدة – الكحلاء فيما بعد – ، تولى المشيخة بعد وفاة والده عريبي باشا ، أنتخب مندوباً في المجلس التأسيسي ، عن لواء العمارة ، الذي مثلها ٩ مرات في المجلس النيابي ، كما أنه عين مرات عضواً في مجلس الأعيان ، عندما لم يشغل منصب النيابة ، وتقدر الأراضي الزراعية التي بحوزته بحدود ( ٦٦٢٣٦) دونماً في مقاطعة المجر الكبير ، وتتمع بصلات طيبة بالإنكليز ، وله منزلة ذات شأن لدى الحكومات والملك (٥٧).

ويلي النائب محمد العريبي من حيث المشاركات في المجلس النيابي ، ابن عمه الشيخ مجيد بن خليفه بن وادي بن منشد بن خليفه بن داغر بن صبر ين جامل بن ليلو بن محمد العزاوي، إذ شارك في ثمان دورات انتخابية نائباً عن لواء العمارة ، ولد مجيد الخليفه عام ١٨٨٥ ، في منطقة العدل من توابع قضاء المجر الكبير ، وقد خلف والده في رئاسة عشائر البو محمد ، الذي توفي عام ١٩٠٣ ، وأكتسب من والده الصفات القيادية في أدارة الشؤون العشائرية ، وقد تتلمذ على أيدي معلمين خصوصيين ، مبادئ القراءة والكتابة ، وكان على علاقة طيبة مع رجالات العهد الملكي ، وانتشرت اراضية الزراعية في منطقة المجر الكبير ، والتي قدرت بحدود (١٣٦٢٢٩) دونماً- مقاطعة الوادية - ، وقد انضم إلى حزب الاتحاد الدستوري ،الذي أسسه نوري السعيد عام ١٩٤٩ (٥٨) ، توفي في مدينة الكاظمية عام ١٩٨٠ (٥٩) .

أما الشيخ فالح الصيهود ، والذي يعد من الشيوخ البارزين في قبائل البو محمد ، وهو ابن عم الشيخين محمد العريبي ، ومجيد الخليفه ، فقد ولد عام ١٨٤٥ في قضاء قلعة صالح ، عرف بموافقة المعارضة للسلطة العثمانية ، إذ استطاع مع أخيه عبد الكريم من إغراق سفينة

عثمانية في نهر دجله ، وهو أول شيخ تحاور مع الجنرال طاوزند عند دخول القوات البريطانية مدينة العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥ ، وقد كانت له علاقات ودية مع البريطانيين ، إذ أعطى مقاطعة ( الطلعة ) مناصفة مع الشيخ محمد العريبي (٦٠) • انتخب الشيخ فالح الصيهود ، مندوباً عن لواء العمارة في المجلس التاسيسي ، ومثلها في دورتين انتخابيتين، هما الثالثة والسابعة ، وتوفي عام ١٩٤١ (٦١)•

ولم يتخلف مشايخ عشائر بني لام عن تمثيل لواء العمارة في المجلس النيابي ، لما لهم من ثقل عشائري واضح ومنزلة كبيرة ، فضلاً عن صلاتهم الودية بالإنكليز وامتلاكهم لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية • فقد مثل الشيخ شبيب المزبان لواء العمارة في المجلس التاسيسي ، وفي سبعة دورات انتخابية لمجلس النواب ، كان أخرها الدورة الثانية عشرة (٦٢)• وتمتد أراضي شبيب المزبان في مقاطعة (المجزرة) شمال مدينة العمارة في قضاء علي الغربي، وتقدر مساحة الأراضي التي يمتلكها بحدود(٥١٦٢١)دونماً(٦٣)•

ومن شيوخ بني لام الآخرين الذين مثلوا لواء العمارة في أربعة دورات نيابية (٦٤) ، كان الشيخ علوان الجنديل ، الذي ولد في العمارة ، قضاء علي الغربي ، وهو أحد الشيوخ البارزين في قبيلة بني لام الطانية ، التي تنحصر أملاكها ، بين مدينة الكوت شمالاً ، ونهر الكرخة جنوباً ، وجبال بشتكوه شرقاً ، ونهر دجله غرباً ، وأسس أسلافه مشيخة في تلك المنطقة ، وقد فرضوا الاتاوه على السفن التجارية المارة بين مديني البصرة وبغداد • ويمتلك أراضي واسعة في منطقة شيخ سعد – عندما كانت تابعة أدارياً إلى لواء العمارة – في مقاطعة ( أم الحنا وأم البرور ) • والتي تقدر مساحتها بـ (١٣٨٣١٢) دونماً من الأراضي الصالحة للزراعة (٦٥)•

ويندرج شيوخ قبيلة أل ازيرج ، التي هي إحدى أكبر التجمعات العشائرية في لواء العمارة ، في إطار المشاركة الواسعة في الحياة النيابية منذ بداياتها الأولى في العراق ، إذ أمتلك شيوخ هذه القبيلة الأراضي الزراعية الواقعة غرب العمارة، والتي تعرف سابقاً بأسم (المجر الصغير) ، قضاء الميمونة حالياً • وقد مثل الشيخ شواي الفهد لواء العمارة في المجلس التاسيسي ، وفي خمسة دورات انتخابية ويمتلك من الأراضي الزراعية ما مساحته ( ١٤٨٤٥٠) دونماً (٦٦) وتوفي في العام ١٩٤٥ . في حين مثل لواء العمارة في الدورتين الانتخابيتين الأولى والسادسة ، الشيخ سلمان المنشد ، أبن عم الشيخ شواي الفهد ، اللذين تقاسما مقاطعة (المجر الصغير ) فيما بينهما • ولد الشيخ سلمان المنشد في أرياف منطقة ( الطويل ) – ناحية السلام

حالياً- عام ١٨٦٥ ، وتقدر مساحة الأراضي الزراعية المشهورة بزراعة الشلب – الرز- ، التي بحوزته بـ ( ٧٢٦٨٨ ) دونماً ، وقد توفي في العام ١٩٣٥ (٦٧).

وبناءً على تقدم ، نلاحظ أن كلاً من شيوخ القبائل الثلاث – البو محمد- ، وبني لام ، وآل أزيرج – كانوا يتناوبون على كرسي النيابة فيما بينهم ، أي أن كل دورة انتخابية تضم ثلاثاً من رؤساء هذه القبائل ، على وفق ترتيب خاص يبدو قد أعد لهذا الغرض ، الهدف عدم حصول تداخل فيما بين شيوخ القبيلة الواحدة في كل دورة من دورات المجلس النيابي ، ويكون النائب الرابع عادة ممثلاً عن طبقة التجار أو ألا فندية . وقد سايرت الحكومة العراقية ، الإدارة البريطانية في دعم سلطة رؤساء العشائر وتعزيز مواقعهم بانتخابهم لعضوية البرلمان ، إذ أكدت إحدى الدراسات القيمة ، أن الإنكليز أرادوا من خلال ذلك عدم الإخلال بميزان القوى آنذاك ، وان الدعم البريطاني للشيوخ لم يكن يهدف إلى أيجاد توازن مضاد ، موجه إلى الملك ورجاله فحسب بل ضد سكان المدن والبلدات ، التي يعدها الإنكليز بمثابة المراكز الحقيقة لمعارضة الحكم البريطاني في العراق (٦٨).

كما مثل لواء العمارة في المجلس النيابي ، السيد كاطع بن السيد موسى العوادي ، وينتهي نسبه إلى الأمام موسى بن جعفر (ع) ، والمولود في قضاء الهاشمية التابع للواء الحلة – بابل حالياً- عام ١٧٨٠ ، وتلقى دروساً في اللغة العربية والأدب والمبادئ الشرعية على أيدي علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، وله تاريخ حافل بالمواقف الوطنية ، إذ يحفظ له سجله شرف التصدي للإدارة العثمانية في العراق ، كما أنه كان من المخططين للثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ ، وقد أسهم في كل مراحلها ، وبذل الأموال في سبيل استمرار الثورة والتخلص من الاحتلال البريطاني وان كلمته مسموعة بين قادة الثورة . وبعد انتهاء الثورة ، صودرت أراضيه من قبل الإدارة البريطانية ونفي إلى لواء العمارة ، وبقى فيه حتى وفاته عام ١٩٤٥ ، وقد أعطته الحكومة مقاطعة ( السفحة والسفيحة ) في ناحية كميت ، ورشح عن لواء العمارة نائباً في الدورتين السادسة والتاسعة واصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب التقدم الذي رأسه السعدون حينذاك ، والذي شكل عام ١٩٢٥ ، وتوفى عام ١٩٤٥ ، بعد خروجه من السجن . حيث كان قد أعتقل بعد الحرب العراقية – البريطانية عام ١٩٤١ ، والتي أشترك فيها ضد القوات البريطانية (٦٩) ، في معتقل الفاو ثم نقل إلى معتقل العمارة (٧٠).

أما من مثّل لواء العمارة من طبقة التجار والافندية ، والمحسوبين على الحكومة أو الذين لهم صلات طيبة مع الإدارة البريطانية في العراق فكانوا أما من سكنة مدينة العمارة بحكم عملهم التجاري او الوظيفي او ان الحكومات كانت ترشحهم عن مدن العراق المختلفة ومنها لواء العمارة ، لتعزيز موقع الحكومة في البرلمان وتمرير سياستها فيه ، على الرغم من أن هؤلاء لم يكونوا من سكنة اللواء وليس لهم جذور فيه ، وهي مثلبة سجلت على أداء الحكومات العراقية آنذاك ، ومخالفة صريحة لمواد القانون الأساسي.

ومن التجار الذين مثلوا لواء العمارة في المجلس النيابي من الدورة السادسة وحتى الدورة التاسعة ، هو قاسم الخضيري ، وعائلته من التجار وأصحاب السفن البخارية والموظفين الكبار ، وهو من سكنة اللواء ومتنفذيها ، وتعود أصوله إلى قبيلة شمر العربية وقد شغل منصب رئيس غرفة تجارة بغداد (٧١). كما أن إبراهيم محمود الشابندر، كان أيضا من التجار المعروفين حيث مثّل والده لواء العمارة في المجلس التأسيسي ، وهو من اصل سوري ، وقد ولد في بغداد ، ومارس التجارة على نهج أبيه ، الذي بنى السوق الرئيسي في العمارة عام ١٨٧٠ ، والذي كان يسمى بسوق الشابندر ، وأصبح نائباً عن لواء العمارة في الدورتين الرابعة والخامسة (٧٢) .

ومن الموظفين بهجت عبد القادر ، وهو من مواليد لواء العمارة ، إذ شغل والده أول قائمقام لمدينة العمارة واصبح أول حاكم للمدينة ، ويدعى عبد القادر الكولبندي ، واليه ينسب تأسيس هذه المدينة من خلال قصيدة للشاعر عبد الغفار الأخرس مطلعها :

قل لمن يسأل عن تاريخها قد عمرت أيام عبد القادر

ولد بهجت عبد القادر حوالي العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، وتلقى تعليمه في المدارس العثمانية ،واصبح أول رئيس لبلدية العمارة وقد تزوج من صبيحه نشات ، شقيقة صبيح نشات الذي شغل منصب وزير الدفاع في عدد من الوزارات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي ، وقد توفى بهجت عبد القادر في عام ١٩٥٦ (٧٣).

أما محمد حسن حيدر ، فهو من الشخصيات الدينية الوطنية في لواء المنتفك ، ومن أسرة عرفت بجهادها ونضالها ضد الاحتلال البريطاني ، وقد مثّل اللواء المذكور في المجلس النيابي من الدورة الانتخابية الثانية حتى الدورة العاشرة باستثناء الدورة السادسة ، التي مثل فيها

لـواء العمـارة ، وكـان لـه دور كـبير في حـل المـشاكل الـسياسية الـتي حـدثت في الفـرات الجنوبي(٧٤)٠

وكذلك الحال بالنسبة إلى عبد الجبار التكرلي ،الذي ولد في بغداد ، ودخل كلية الشرطة وتخرج منها برتبة ملازم ، وقد عمل في سلك الشرطة في لواء العمارة لمدة من الزمن ، وبعد تقاعده رشح نائباً عن اللواء في الدورة السادسة عام ١٩٣٥ ، أستوزر لاول مرة في التعديل الوزاري الذي أجراه نوري السعيد على وزارته الثانية عشرة في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، وشغل نفس المنصب في الوزارة السعيدية التي تلتها ، وشغل منصب وزير بلا وزارة عندما تولى احمد مختار بابان رئاسة الوزارة في ١٩ مايس ١٩٥٨ ، وحتى سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز من العام نفسه (٧٥)٠

ولم يكن عبد الرزاق منير يختلف عمن سبقه ، إذ ولد في بغداد وتلقى دراسته فيها ، ومثلها في الدورتين الأولى والثالثة لمجلس النواب ، وهو عضوٌ في الهيئة التاسيسية لحزب العهد العراقي ، الذي أسسه نوري السعيد في ١٤ تشرين الأول ١٩٣٠ ، الذي كان أغلب أعضائه غير معروفين في الوسط السياسي وكانوا ينتقلون من حزب إلى آخر لكسب ثقة الحكومة والحصول على مغانم منها ، اصبح نائباً عن لواء العمارة في الدورتين الثامنة والتاسعة لمجلس النواب (٧٦) ٠

وعلى ذات المنوال السابق ، نرى أن النائب حامد الوادي لم يكن من أهالي العمارة ولا من العاملين فيها ، فقد ولد في بغداد ، حيث نشأ وترعرع فيها ، واشتغل في التجارة ، وانتخب نائباً عن لواء ديالى في الدورة الرابعة ، وعن لواء الكوت في الدورتين الخامسة والسادسة ، وعن لواء العمارة في الدورة السابعة لمجلس النواب ، كما شغل منصب النيابة عن لواء الدليم في الدورة الحادية عشر (٧٧)٠ ويبدو أن هؤلاء النواب كانوا ورقة الحكومات العراقية ، التي تلعبها عندما تكون بحاجة إلى خدماتهم ٠

ولم يخرج موسى الشابندر وأخرون عن الإطار السابق لمرشحي النيابة عن لواء العمارة ، إذ ولد في بغداد وأكمل دراسته فيها ، وأصبح نائباً عن اللواء المذكور في الدورة الانتخابية الثامنة عام ١٩٣٨ ، وعين وزيراً للخارجية للمرة الأولى بعد التعديل الوزاري الذي أجراه الكيلاني في وزارته الثالثة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١ ، وعاد ليكون وزيراً للخارجية في وزارة الكيلاني

الرابعة ، والتي تولت الحكم في ١٠ نيسان من العام نفسه ، كما شغل منصب سفير العراق في واشنطن عام ١٩٥٢ ، ويذكر ( أحد الباحثين ) إلى أن الشابندر عين وزيراً للخارجية في حكومة محمد فاضل الجمالي الثانية في آذار ١٩٥٤ ، والذي حاول استرضاء نوري السعيد في هذا التعين ، كون الشابندر يُعد من أصدقاء السعيد ، على الرغم من بقائه خارج العراق طيلة عمر الوزارة (٧٨)٠ كما انه عُين وزيراً للخارجية للمرة الرابعة في وزارة نوري السعيد الثانية عشر في آب ١٩٥٤ (٧٩)٠

أما جميل الرواي ، فقد أستوزر مرة واحدة عندما تولى نوري السعيد رئاسة الوزراء للمرة الأولى في آذار١٩٣٠ ، حيث شغل الراوي منصب وزير المواصلات والأشغال ، وكان عضواً في حزب التقدم (٨٠) ٠ كما أن عبد الوهاب محمود ، والذي ولد في بغداد ، ودرس فيها ، تولى النيابة عن لواء العمارة في الدورة الانتخابية السابعة عام ١٩٣٧ ، وعمل مستشاراً للعقيد يونس السبعاوي خلال الحرب العراقية البريطانية عام ١٩٤١ ، اصبح وزيراً للمالية في وزارة توفيق السويدي الثانية في شباط ١٩٤٦ ، كما شغل منصب وزير التموين وكالة في الوزارة ذاتها في أيار من العام نفسه (٨١)٠

ومن خلال ما تقدم ، وبعد الاطلاع على ما جاء في خلفيات النواب الاجتماعية والثقافية والسياسية ، حدد الباحث الارتباط الوثيق العُرى لقسم منهم مع الإدارة البريطانية ، أو مع الحكومات العراقية للقسم الأخر ، أو مع الجهتين في آن واحد الأمر الذي أنعكس بشكل واضح على دورهم في المجالس النيابية عند مناقشة القضايا الأساسية في البلاد ٠

## موقف نواب العمارة من قضايا العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٣-١٩٣٩ :

جرى افتتاح الدورة الانتخابية الرابعة لمجلس النواب في عهد الملك فيصل الأول ، وتحديداً في الثامن من آذار ١٩٣٣ في دورة غير اعتيادية ، واستمر المجلس في عمله بعد وفاة الملك فيصل الأول في ٨ أيلول من العام نفسه على وفق القوانين المرعية آنذاك ، وقد دعي المجلس للانعقاد في جلسة مشتركة مع مجلس الأعيان يوم ١١ أيلول ليؤدي الأمير غازي اليمين القانونية ملكاً على العراق خليفة لوالده ، ولتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة لها من

السمات ما يمكن أن يميزها عن المرحلة السابقة لها (٨٢) • والتي اتسمت بكثرة تبدل الوزارات من جراء الأزمات التي احاطت بالبلاد بسبب كثرة الحركات العشائرية ، والانقلابات العسكرية ، وما رافق ذلك من قيام كل وزارة بحل المجلس النيابي الذي جرى انتخابه في ظل الوزارة السابقة لها (٨٣)•

كنا ذكرنا سابقاً التوليفة الخاصة بنواب العمارة ، والمتكونة من ثلاثٍ من شيوخ العشائر ، وواحد من التجار أو من طبقة الافندية • وبعد ذلك زيد عدد النواب إلى سبعة في عهد وزارة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥، فباتت المقاعد الثلاثة الإضافية حصراً على أشخاص من خارج مدينة العمارة ، والتي غالباً ما يأتي انتخابهم على وفق توجهات الحكومة القائمة آنذاك • ومن خلال الاطلاع على محاضر جلسات مجلس النواب ، أبان مدة البحث الممتدة بين عامي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، والتي تمثلت بخمسة دورات انتخابية ، ركز الباحث على مواقف نواب المدينة من مختلف القضايا ، وعلى كافة الصعد •

## موقف النواب من القضايا السياسية الداخلية والخارجية :

تابع النواب القضايا السياسية التي كانت تطرح في أروقة المجلس النيابي ، وابدوا حرصاً واضحاً على متابعة برامج ومناهج الوزارات العراقية ، والتي كانت تطرح عادة في خطاب العرش • فقد أشار النائب عبد الواهب محمود إلى ما جاء في العريضة الجوابية على خطاب العرش ، والتي أكدت على أهمية صيانة الدستور بما نصه : "أن الدستور لا يصان بالدعاء فقط ، إنما يصان بما يؤمن للناس من الحريات التي ضمنها الدستور نفسه للناس" • وطالب أن لا تكون المناصب تشريفياً للحاكمين بقدر ، ما هو تكليف وطني ملقى على عاتقهم ، وان عليهم صيانة مثل هذا التكليف على وفق ما جاء بالدستور • واضاف مناشداً الحكام ، بأن عليهم قبول الرأي الآخر ، وان تتسع صدورهم لقبول أراء الآخرين وانتقاداتهم (٨٤) •

واصل النائب المذكور انتقاداته لسياسة حكومة المدفعي الرابعة ، والتي انتهجت التضيق على الحريات الصحفية ، وطالبها بالابتعاد عن سياسة تكميم الأفواه ، وعليها – أي الحكومة – أن تقرن القول بالفعل إزاء الحريات الصحفية ، لأن ما لديه من معلومات تشير إلى أن الحكومة لا تسمح بإصدار الصحف فحسب بل وتعطيلها وتدعي أنها لا تتضايق من النقد

والمعارضة (٨٥)، وأضاف قائلاً " لا يكفي ان تقول الحكومة اننا نرحب بالمعارضة ، إنما يجب عليها أن تجعل الناس يشعرون أنها ترحب في كل نقد ومعارضة ، فالقول لا يكفي " ٠ واسترسل النائب عبد الوهاب محمود متسائلاً عن السبب في إبقاء( قانون الدعايات المضرة ) الذي شرعه المجلس العام الماضي ، والذي أسماه بـ ( الاستثنائي ) في البلاد ، وان تقدم الحكومة على إلغائه ، بعد أن أوضح خطاب العرش استقرار الأوضاع في البلاد ، وان الحاجة لم تعُد قائمة لمثل هكذا قانون ، بعّده السبب الرئيس في سياسة كمَ الأفواه ، ورصد المعارضة والتصدي لطروحاتها ٠ غير أن نائب العمارة عبد الوهاب محمود أراد أن يجامل الحكومة في موضع أخر من طروحاته عندما قال ما نصه : " قد تكون الحكومة أيها السادة في كل وقت وزمان هي مصيبة فيما ترتئيه ، ولكن معنى ذلك انه ليس لخصومها أو معارضيها أن يقولوا لها انك ليست مخطئة "(٨٦) ٠ ويبدو أن طروحات النائب جاءت بطريقة هادئة ودون أن يتحامل كثيراً ، لأن كلماته حملت الرجاء والأمل في أن تغير الحكومة سياستها من بعض القضايا المطروحة آنذاك لا سيما وان هذه الحكومة قد جاءت بعد مقتل بكر صدقي في ١١ أب ١٩٣٧ واستقالة وزارة حكمت سليمان الذي رافق عهدها الكثير من الأحداث التي أثرت على الساحة السياسية في العراق ٠

أثار الطلب الذي تقدم به حكمت سليمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالة في ٨ أيار ١٩٣٧ إلى مجلس الأعيان والنواب لرفع الحصانة البرلمانية عن بعض الأعيان والنواب (٨٧) ، لاتهامهم بالمشاركة في تحريض العشائر على الثورة ضد الحكومة في مدينة السماوه (٨٨)٠نائب العمارة إبراهيم الأصيل، الذي وجه سؤالاً طلب فيه من حكمت سليمان وزير الداخلية وكالة الإجابة عنه شفهياً في الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب المعقودة في ١٣ أيار ١٩٣٧ بما نصه " بناءً على رفع الحصانة البرلمانية عن الأعضاء ، هل اشتركت بعض العشائر في الشروع بالتمرد ضد الحكومة القانونية ٠ فإذا كان بالإيجاب ما هي مطاليبهم ؟ وهل قدموا مطاليب معينة لمقام الحكومة الموقرة " وامهل المجلس للإجابة ، غير ان وزير الداخلية وكالة لم يرد على هذا السؤال (٨٩)٠وهذا يعني أن الحكومة لم تشأ الرد على مثل هذه الأسئلة لا سيما بعد ان نفذ طلبها في رفع الحصانة البرلمانية على المذكورين ونفيهم إلى الألوية الشمالية (٩٠)٠

تقدمت مجموعة من الساسة العراقيين الذين تضررت مصالحهم من جراء انقلاب بكر صدقي (٩١)، بطلب إلى المجلس النيابي لمحاسبة القائمين بهذا الانقلاب • الأمر الذي أثار بعض النواب في المجلس ومن بينهم عبد الرزاق منير نائب العمارة وعضو لجنة الشؤون العسكرية في المجلس ، فانبرى مناشداً الحضور في الجلسة المعقودة في ٢٢ آذار ١٩٣٨ بالعمل على طي صفحة الماضي وعدم الخوض فيها لان ذلك لا يخدم البلاد ، بل يسحبها إلى متاهات لا تحمد عقباها ، لا سيما وان الأمن مستقر منذُ أن شكل المدفعي وزارته قبل اكثر من ستة اشهر (٩٢)•

وفي أثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشان لائحة قانون تصديق اتفاق حسن الجوار بين العراق وسوريا في الجلسة الحادية والثلاثين المعقودة في ٢١ حزيران ١٩٣٧ ، رد نائب العمارة جميل الراوي على ما طرق سمعه من نائب الديوانية سلمان الشيخ داود ، من أن بعض الصحف السورية واللبنانية تهاجم العراق ورجاله قائلاً " أنا لا أشاركه في ذلك أولاً • ولا في توجيه اللوم ثانياً ، لانني اعلم علم الحق ، أن الشعب السوري يشارك الشعب العراقي في أفراحه واحزانه ويبادله احسن الشعور " واضاف انه اطلع خلال زيارته إلى سوريا على عظيم ما يكنه الشعب السوري من محبة واخلاص للشعب العراقي ، ودعا إلى الفرز بين موقف الشعب السوري وبين الصحف المنفردة " التي تستهتر بالروابط القومية الموجودة " • حسب تعبيره (٩٣) • وإذا كان موقف نواب العمارة قد جاء بهذا الشكل من المساهمة البسيطة والسطحية في آن واحد ، دون الخوض في المواضيع الأكثر حساسية التي كانت السمة المميزة لعهد الملك غازي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ لاعتبارات عدة ، منها عدم إغضاب الحكومات المتعاقبة ، التي على ما يبدو كان لها الفضل في ترشيح معظم نواب المدينة أن لم نقل كلهم • غير أن ذلك لا يقلل من أهمية مواقفهم من القضايا الاقتصادية التي طرحت في أروقة المجلس النيابي •

## موقف نواب العمارة من القضايا الاقتصادية :

شغلت القضايا الاقتصادية حيزاً واضحاً من مناقشات النواب ، إذ تابعوا ذلك بكل حرص وجديه ولاسيما ما يتعلق منها بأمور الزراعة والري بعدهما شريان الحياة الاقتصادية في العراق يومذاك ، حيث كانت مهنة الزراعة السمة المميزة للغالبية العظمى من سكان مدينة العمارة ، كونها تعد من المدن الزراعية الرئيسية في العراق ، لما تضمه من اراضٍ زراعية واسعة

يسيطر عليها شيوخ العشائر وبعض رجالات الإقطاع الممثلين في المجلس النيابي ، أو من الذين لهم صلات بهم ومن المقربين للحكومة هذه أو تلك • غير أن هذا لم يمنع من ان تكون لهم طروحات في مختلف القضايا الاقتصادية الأخرى •

لم يشترك نواب مدينة العمارة في مناقشات الميزانية السنوية أو المؤقتة غير أن هذا لا يعني عدم الاشتراك في المناقشات التي تهم القضايا الاقتصادية المهمة الأخرى ، ولا سيما على سبيل المثال عند مناقشة ميزانية ميناء الفاو ، عندما أثار النائب احمد الداود موضوعة شراء كراكة ( حفارة ) من ميزانية الميناء لأن إحدى الحفارات عاطلة ، وأقترح أن تقوم الإدارة بإصلاح الحفارة بدلاً من شراء أخرى جديدة قد تكون عبئاً على ميزانية الميناء • فاشار نائب العمارة إبراهيم محمود الشابندر ، أن هذا الموضوع كان قد نوقش في اللجنة المالية الذي هو عضو فيها ، وان وزير المالية ناجي السويدي قد أعطى وعداً" ببيان القيمة الحقيقية للحفارة ونوعها (٩٤)•

بين وزير المالية أن سعر الحفارة يقدر بحوالي ١١٥ ألف دينار ، وان المبلغ يصرف من أموال المشروع ومن وارداته • ويبدو أن هذا الرد لم يكن مقنعاً لنائب العمارة إبراهيم الشابندر ، الذي أورد معلومات دقيقة عن احسن أنواع الحفارات وقدرتها على العمل ، والتي تفوق مواصفات الحفارة التي كانت إدارة الميناء تنوي شرائها ، وان سعرها يقل عن المبلغ المذكور ، وهي صناعة هولندية ، ورجا الحكومة " ان تتأكد وتستفيد " من المعلومات التي طرحها (٩٥)•

أثارت أمور الزراعة والضرائب المفروضة عليها ، وكذلك شؤون الري شجون نواب العمارة ، والذين رأوا أنها مصدر الرزق الوحيد تقريباً لمعظم سكان مدينة العمارة خاصة وسكان العراق بشكل عام ، وطرحت أفكار واراء لا تخلو من الفائدة ، فضلاً عن أنها مشبعة بروح الصراحة والديمقراطية • فقد أكد نائب العمارة إبراهيم الأصيل ، على أن سياسة توزيع الأراضي هي سياسة خاطئة ، ذلك لان الأراضي العراقية تعود إلى جميع العراقيين ، لا إلى قسم منهم ، ورجا الحكومة أن توزع الأراضي على الزراع الحقيقيين توزيعاً عادلاً لكي يعملوا على زراعتها وأعمارها (٩٦)•

وفي مداخلة أخرى للنائب المذكور جرت في الجلسة السابعة والعشرين لمجلس النواب ، والمعقودة في ١٠ حزيران ١٩٣٧ ، أوضح أن الضرائب الزراعية في العراق تُعد من ابهض الضرائب في العالم ، بعد أن أورد سرداً" تاريخياً" للضرائب في العراق على مدى الحقب التاريخية التي

مرت بها البلاد ، وصولاً" إلى الاحتلال البريطاني التي أخذت ما نسبته ٣٦٪ من واردات المحاصيل الزراعية , وتركت ٤٪ للسراكيل ( ٩٧) ، ثم تحولت إلى النسبة المقطوعة • واضاف منتقداً هذا الأجراء الذي وصفه بأنه " مخالفة للأصول الفنية ... لذلك انتشر الفقر بين الزراع من هذه الضريبة المقطوعة التي أخذت جبراً من قبل الحكومة على أساس ٣٦٪" . وبدلاً من أن تقوم الحكومة بإلغاء هذه الضريبة والتخفيف عن كاهل الفلاحين ، أقدمت على فرض ضريبة على الأرض , وضريبة على الحاصل ؛ وقال مستغرباً هذا الأجراء الذي وصفه بانه لا مثيل له في الدول الأخرى , مطالباً "أريد توحيد الضرائب لأنها انفع واحسن وان رسوم الاستهلاك اصرف واحسن , فلا أرى مبرراً لاخذ ضريبة الأرض وضريبة الماء وارى التوحيد احسن" . وقد أيد نائب الموصل محمد حديد ما جاء بطروحات إبراهيم الأصيل , وعدّها ضمانة للمصلحة العامة ، واسهل تطبيقاً إلى الخزينة (٩٨)•

أخذت الجوانب المتعلقة بالري حيزاً واسعاً من مناقشات نواب العمارة , لمالها من أهمية , لارتباطها المباشر بالزراعة , والتي تشكل العصب الرئيس لاقتصاد العراق , وتنعكس سلباً على المستوى الاقتصادي للناس في حالة حدوث أي طارئ مثل الفيضانات التي طالما كانت تهدد حياة العراقيين في كل عام خلال الربيع .فقد أثار الفيضان الذي تعرضت له بغداد في النصف الأول من شهر نيسان ١٩٣٧ بعد حدوث بعض الكسرات وفقدان التحكم بالسدود (٩٩) ، نائب العمارة إبراهيم الأصيل ، الذي بادر إلى توجيه أسئلة تتعلق بالفيضان إلى رئيس الوزراء حكمت سليمان في الجلسة المعقودة في ١٩ نيسان ١٩٣٧ ، وطلب ان تكون الإجابة شفهية أمام المجلس ، وحدد أسئلته عن أسباب الكسرات التي حدثت في سداد لواء بغداد ، طالباً تحديد تاريخ بدء الفيضان ، وما هي الإجراءات الوقائية التي اتخذتها سلطات الري وتاريخ اتخاذها • متفسراً إذ كانت الكسرات قد حدثت نتيجة إهمال موظفي الري والإدارة لواجباتهم ، وهل اتخذت الإجراءات القانونية بحقهم ؟• وطالب رئيس الوزراء بإيضاح سياسة الحكومة في هذا الميدان لإنقاذ العاصمة من الخطر المحدق بها ، وما هي التكاليف المالية لهذا العمل (١٠٠)•

أثارت الإجابة العائمة لرئيس الوزراء حكمت سليمان بشأن الأسئلة المطروحة عندما قال ما نصه " أن هناك هيئة فنية وعلى رأسها شخص كبير – لم يحدد اسمه – وهي تدرس هذه المسالة " (١٠١) ، أثارت نائب العمارة إبراهيم الأصيل الذي وجه الانتقاد الشديد وانحنى باللائمة بشكل مباشر على الدوائر الفنية والإدارية لعدم اتخاذها الإجراءات المناسبة لتلافي

خطر الفيضان ، وأجرى مقارنة بين ما يجري في كل من العراق ومصر خلال مواسم الفيضانات في كل منهما ، متسائلاً عن السبب في أن تقام المهرجانات وتعم الأفراح في مصر في موسم الفيضان ، في حين لم نسمع سوى البكاء والعويل عندما تفيض الأنهار في العراق. واضاف مهاجماً بحدة ، أن تقارير المسؤولين عن الري محفوظة في الملفات ، ودعا الحكومة إلى أن تعطي هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه (١٠٢). غير أن رئيس الوزراء طلب من النائب المذكور أن يمر خلال الليل على دوائر رجال الإدارة ويرى عملهم بنفسه . أما بشأن المقارنة التي أوردها النائب فقد جاءت إجابة رئيس الوزراء سطحية لا تمثل الحقيقة ، عندما برر قيام الأفراح في مصر ، وبكاء العراقيين بأن " مصر بلاد راقية اليوم ، نحن قمنا بأعمار بلادنا وان شاء الله سنتقدم ونقوم بكل شيء بسرعة " (١٠٣) .

وتأكيداً على اهتمام نواب العمارة بشؤون الري في العراق ومتابعتهم لها ، وجه نائب العمارة عبد الوهاب محمود سؤالا إلى جلال بابان وزير الاقتصاد والمواصلات ، طلب فيه أن يوضح نتائج الأعمال التي قام بها المهندس المصري الذي استقدمة الحكومة لدراسة شؤون الري ، وزار عدداً من المواقع المهمة ، الا انه عاد إلى مصر دون أن يكتب تقاريره عن مشاهدته واقتراحاته ، وقد مضت اشهر عدة دون ان يقدم المهندس المذكور ، أي شيء يذكر ، وارتأى توضيح هذا الامر ، مستفسراً عن كيفية جلب المهندس المذكور ، وهل قدم تقريره للحكومة ؟ وما هو مصير مهمته ؟ وهل صرفت الحكومة النظر عن تقرير خطة عامة للري في العراق ؟ (١٠٤) .

أرتكزت إجابة الوزير المذكور على بيان اهتمام الحكومة بمشاريع الري ، وان مناهجها قد أوضح هذا الجانب ، وان المهندس المصري احمد راغب عندما عاد إلى بلاده عين بوظيفة حكومية ، وأبدىء استعداده للقدوم إلى العراق خلال فترات محدودة خلال العام ، الأمر الذي يتعارض والمهمة الموكلة أليه ، وان الوزارة جادة في استقدام خبير دائم .وان وزارته بادرت إلى الاتصال بالخبير الإنكليزي بالمستر ريكوري ، الذي كانت أجابته هي ذات الإجابة التي تعلل بها الخبير المصري .واضاف وزير النقل والمواصلات إلى أن هناك هيئة تهتم بأعمال الري الكبرى بأشراف عدد من المهندسين الاستشاريين ، وان وزارته تدرس خياراً بالمفاضلة بين إبقاء هذه الهيئة ، أو استقدام خبير أجنبي (١٠٥) . وقد شكر نائب العمارة الوزير على هذا الرد مؤكداً أهمية هذا الموضوع ، مشيراً إلى " أهم الأدوار التي ازدهرت بها الحضارة هي " أدوار انتظام الري " .

واستدرك النائب المذكور قائلاً ، ان الخبير المصري كان قد استقدم عام ١٩٣٦ ، ويبدو أن استقدامه كان " بهدف الدعاية للحكومة السابقة "، حسب تعبير نائب العمارة (١٠٦) ويبدو ان الطرح الأخير للنائب جاء بهدف استرضاء الحكومة التي رشحته عن مدينة العمارة، ولم يكن من أهلها أو من الساكنين فيها.

لم يغفل نواب العمارة عن كل ما يتعلق بحياة المواطنين والمستوى المعاشي يلهم ، فعند مناقشة قانون نشر الدعايات المضرة وتاثيره المباشر على أصحاب المطابع عند منع الحكومة لأي كتاب يصدره أي مؤلف ، إذ أشاد نائب العمارة عبد الوهاب محمود بنص الفقرة الثالثة من المادة السادسة ، التي تعوض المؤلف الذي يمنع نشر كتابه أو إصداره بقيمة نفقات الطبع ، ولم ير في هذا الاجراء أي تعسف بحق المؤلف . غير انه أشار إلى أن التعسف في هذا القانون يكون بحق صاحب المطبعة ، الذي قد تكون مؤهلاته قليلة ، فلجا إلى فتح مطبعة للارتزاق منها ، وذكر أن القانون يكون مجحفاً بحق صاحب المطبعة عندما تقدم الحكومة على سحب أجازته وغلق المطبعة ، مؤكداً على أن الطباعة عمل تجاري لا علاقة له بالسياسة أو الثقافة ، بل هي عمل يعتاش الإنسان من خلاله . مشدداً على حق الحكومة في رفض نشر الكتاب حفظاً للمصلحة العامة ، في الوقت ذاته " لا يحق للحكومة ان ترفض طلب شخص يريد أن يقوم بعمل تجاري " ، وقدم تقريرا على تعديل هذه المادة "(١٠٧). ويبدو مما تقدم ان نائب العمارة استدرك في طرحه أهمية عدم محاربة أصحاب المهن التجارية في مواردهم الاقتصادية لان ذلك يلقي بظلاله القاتمة على الحياة الاقتصادية للمواطنين وبالتالي تدني مستوى المعيشة في البلاد آنذاك . وإذا كان حرص نواب مدينة العمارة على مناقشة القضايا الاقتصادية قد جاء بهذا الشكل ، فان حرصهم على مناقشة القضايا الاجتماعية والقضائية لا يقل شأناً ، ولا سيما في القضايا التي لها مساس مباشر بحياة العراقيين والابتعاد بهم عن المنزلقات التي تهدد النسيج الاجتماعي لهم ، او في الحفاظ على أمن العراق وحماية مواطنيه .

## موقف نواب العمارة من القضايا الاجتماعية والقضائية :

أفرد نواب العمارة للقضايا الاجتماعية والقضائية حيزاً واضحاً واظهروا اهتماماً بها لا يقل شأناً عن القضايا الأخرى ، فعندما أعاد مجلس الأعيان لائحة قانون المسابقات إلى مجلس

النواب ، بعد أن رفع منه ( المراهنات على سباق الخيول ) ، الأمر الذي دفع عدداً من النواب إلى التصدي لهذا الأجراء ، كون سباقات الخيول قد ظهرت منذُ مدة طويلة ، وكان العرب قبل الإسلام وبعده يتخذونها كوسيلة للتفاخر بين القبائل العربية ، داعياً إلى التفريق بين من يتخذ السباق وسيلة للترويح عن النفس والتنزه ، وبين من يتخذه طريقاً للمراهنات والقمار (١٠٨) .

لذا انبرى نائب العمارة إبراهيم الشابندر ليوضح في بداية مداخلته أن " مراهنات السباق حقيقة موضوع جدي يحق لكل واحد أن يتكلم عنه . فواحد يقول أن اللائحة نافعة وهي لتحسين الحالة الاجتماعية وغيرها . وأخر يقول أنها زلزلة عظيمة تهدد العراق وتهد كيان استقلاله " . وطالب النواب ان يكون لهم موقف واضح ومحدد ليس من المراهنات فحسب ، بل يجب ان نمنع كل ما يمنعه الدين الإسلامي من " خمر وزناء ومقامرة " ، وقال منتقداً ، ان هذه الأمور يجب ان تؤخذ على وفق منظار واحد وعلى وفق قياسات اجتماعية واحدة ، والابتعاد عن الازدواجية في المقاييس ، وان لايتم تفضيل جانب على آخر وفقاً للاعتبارات الشخصية (١٠٩) .

حملت طروحات النائب المذكور أراء جريئة عندما أوضح قائلاً " أما أن نكون أمة كأمم أوربا واما نكون أمة شرقية بحته " ، مذكراً بأن " اليانصيب هو قمار ايضاً ... وإذا كنا نعتقد بالضرر من السباق ونطالب بمنعه ، فلماذا لا نطالب بمنع أشياء كثيرة مضرة بالمجتمع العراقي . الخمر يضر بالصحة ويضر بالجيب ، والفحش منتشر ، لماذا لا نطالب بمنعه ، والى الآن لم نتمكن من الإتيان بلائحة لهكذا أمور وهي تضر بالصحة والمجتمع ولكن ليس هناك من يفكر بها " (١١٠) . الأمر الذي أيده عدد من المتحدثين الذين ارتاوا إبقاء اللائحة على ما هي عليه .

وفي الجلسة الخامسة والثلاثين المعقودة في الثامن من نيسان ١٩٣٤ ، وعند مناقشة النواب للائحة قانون العقوبات العراقي ( المادة –١١٨– الإيواء (١١١) ، تحدث عدد من النواب عن هذه المادة وأطالوا شرحاً فيها كل وفق رؤيته الخاصة ، مما أثار استغراب نائب العمارة إبراهيم الشابندر ، الذي دعا إلى تغليب الجانب الوطني ، وما جاءت به تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، على ما جاء به العرف العشائري وبعض العادات العربية فيما يتعلق بإيواء المجرمين وعدم تسليمهم للحكومة تحت ذرائع واهية ، بأن ذلك يتنافى والعادات العربية بإكرام وفادة

الضيف وحمايته • وشدد النائب على عدم خلط الأوراق ، والتمييز بين ( المجرم )و( الضيف ) ، لأن الفرق بينهما واضح ، وحذر من مغبة الخلط بينهما ، لانه يحمل في طياته تحايلاً على القانون • وقد وضع بذلك حداً للمناقشات التي طالت بشأن المادة المذكورة (١١٢) • ويبدو من الطرح ،ان الموضوع قد اخذ جانبين الأول اجتماعي ، والثاني يتعلق بالقضاء ، الذي يحمل إشارة واضحة على اهتمام نواب العمارة في كل ما يتعلق بقضايا البلاد الأساسية •

أهتم نائب العمارة عبد الوهاب محمود بالأمور القضائية ، ودعا وزارة العدلية اى تحديث القوانين التي وصفها بـ( القوانين البالية ) ، والتي تتلاءم ومتطلبات روح العصر ، وضرب على ذلك مثلاً عندما أشار إلى ما نصه " في عام ١٩٢٦ شكلت الوزارة في ذلك الوقت لجنة لتقنين قانون مدني ،أصبحت في خبر كان• فاذا كان لوزارة العدلية سياسة صحيحة مستمرة ، فكان يجب أن نرى أنفسنا متمتعين بذلك القانون المدني" •وشن هجوماً لاذعاً يحمل قدراً من التهكم والتندر على وزارة العدلية التي وصفها بانها غائبة منذ عام ولم يشعر بوجودها تقريباً ،وان هناك قوانين أعلنت كل الحكومات السابقة مراراً عن النية في أحداث تبديلات في قسم منها وأصلاح القسم الاخر• وفي جانب أخر ركز انتقاده على سياسة الحكومة في توزيع الحكام على الألوية العراقية ، وان تتبع مبدأ العدالة في توزيعهم ، لا أن تكدس ثلثهم في بغداد تحت حجة التكريم ، وان عدد حكام الجزاء قد ازداد إلى سبعة ، بعدا كان قبل سنتين أو ثلاث حاكماً واحداً للجزاء في بغداد (١١٣)•

ولم تكن وزارة المعارف هي الأخرى بعيدة عن متناول نائب العمارة عبد الوهاب محمود ، عندما أشار خطاب العرش إلى أن هذه الوزارة قادمة على تنقيح مناهجها ، مشدداً في رده الذي كان على درجة كبيرة من السخرية والاستهزاء بالقائمين على الإدارة في تلك الوزارة قائلاً " أن عليها أن تقدم قبل كل شيء على تنقيح أدارتها أولاً " التي وصفها ( بالفاشلة ) حسب تعبيره • وزاد من عنف انتقاده عندما ذكر " أن الادراة في وزارة المعارف جداً متفسخة منحله فيجب أن تنقح أولاً " •مستشهدا" بحوادث الاعتداء التي قام بها احد الطلبة على اساتذتة ،وعلى موظف كبير من رجال المعارف وأنها وقعتا تحت انظاروزير المعارف(١١٤ )• أن ما ذكر تدلل على مدى اهتمام النائب بالتعليم وحملة رسالة العلم الذين يجب ان يكونوا بمناى عن مثل هذه التجاوزات ، وقد حمل رده من القسوة وألجرآة عن ما تختلج به نفسه من تقدير واحترام للمعلمين حاملي راية العلم والتقدم في البلاد •

كما أن الاهتمام بالجيش وضباطه كان من أولويات عمل المجلس النيابي ،ولم يتوان نواب العمارة عن الإسهام في المناقشات التي دارت بشان تعزيز أهمية الجيش وتكريم ضباطه بما يليق بهم وبالبطولات التي سجلوها للبلاد آنذاك . فقد اسهم نائب العمارة جميل الراوي بعد أن انتخب رئيسا للجنة العسكرية في مجلس النواب في الدورة الانتخابية السابعة عام ١٩٣٧ ، في المناقشات التي جرت بشان ( لائحة قانون خدمة الضباط في الجيش ) . وقد أخذت بعض مداخلاته طريقها إلى اللائحة المذكوره ، وقد تم تغييرها على وفق ما طرحة ٠ في حين أخذت بعض فقرات اللائحة كما جاءت من الحكومة على الرغم من محاولته إدخال بعض التعديلات عليها . ويلاحظ ان مساهمته كانت فاعلة ومؤثرة بحكم منصبة كرئيس للجنة العسكرية في مجلس النواب(١١٥)٠

ومما تقدم لاحظ الباحث، بأن الطروحات التي ذكرت أنفاً تنم على وعي تام ونضج شمل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن الميادين الأخرى ، غير ان هناك ما يمكن أن يشكل مثلبة على عملهم داخل المجلس النيابي ، هو عدم الاشتراك في مناقشة بعض اللوائح المهمة ، والتي لها علاقة بالحياة الاقتصادية في المدينة ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، لائحة قانون أمراض الحيوانات العفنة ، ولائحة قانون تعديل الوقاية الصحية رقم (٦) لسنة ١٩٢٩ ، ولائحة قانون الأعمال العمرانية ، كما لم يشاركوا في المناقشات التي دارت بشأن المصايف أو السدود وغيرها من اللوائح الأخرى (١١٦)٠ البرلمانية ، إذ اصبح التواجد في الواجهة الأمامية للحياة السياسية مطلباً حيوياً لكل من أولئك النواب ٠ ونذكر على سبيل المثال، ابتعاد نواب العمارة عن المشاركة في العريضة التي قدمها اثنا عشر نائباً من مختلف الألوية ، مطالبين فيها بإقامة تمثال للفريق بكر صدقي (١١٧) ، ولا من المعارضين لمثل هذا الطلب اوالذين تصدوا له داخل المجلس النيابي ٠ وكذلك كان شانهم عند مناقشة " لائحة قانون العفو العام عن القائمين بحركة ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ من التعقيبات القانونية " (١١٨) ٠ فضلاًعن قضايا اخرى نأوا بأنفسهم عنها ، لدرأ مخاطر ربما تهدد مستقبلهم السياسي آنذاك ٠ لذلك لم نجد منهم من يتأخر في الموافقة على هذه اللوائح عندما كانت توضع تحت التصويت ٠

## الخاتمـــة

تعد مشاركة نواب العمارة في الحياة البرلمانية التي ظهرت في العقد الثالث في القرن العشرين ، أول مشاركة جدية في الحياة السياسية ، والدخول في تفاصيلها بشكل يتلاءم والخلفية السياسية والثقافية والدينية لنواب العمارة ، الذين جاءت مشاركتهم فيها تحمل نوعاً من الحداثة والجدة ، اذ لم يألفوا سابقاً مثل هذه المشاركة التي جاءت على ما يبدو في بدايتها بسيطة ثم تطورت شيئاً فشيئاً على وفق التطور الذي اتسمت به الحياة السياسية في العراق على كافة الصعد،ولم تكن هذه التجربة استثناءً عن مثيلاتها في الألوية الأخرى،وقد سعى نواب العمارة بشكل أو بآخر إلى الإسهام في إثراء هذه التجربة البرلمانية عن طريق مناقشاتهم واعتراضاتهم إزاء بعض القضايا ، التي طرحت في أروقة المجلس النيابي ، وان اختلفت من نائب إلى أخر على وفق المستوى الثقافي والاجتماعي لكل منهم .

ان اختيار نواب العمارة – أي من سكنتها – جاء على وفق اعتبارات عشائرية واجتماعية لا علاقة لأهل المدينة فيها ، إنما حددتها السلطات القائمة آنذاك والتي وجدت فيهم دعماً لسياستها حيناً ، ومؤيداً لها حيناً أخر، وقد تأثر عمل النواب على ما يبدو بكثرة حل المجالس النيابية خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٩ ، والذي نتج عنه اضطرار معظم النواب إلى مسايرة السلطة ، وعدم الجرأة على مخالفتها للحفاظ على كرسي النيابة .

لذا يمكن تمييز نواب العمارة على وفق مشاركتهم إلى فريقين ، الأول : وهم الذين اشتركوا في مناقشات المجلس النيابي ، والذين أضيفوا إلى عدد نواب مدينة العمارة ، بعد ان زادت حكومة ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥ ، عدد النواب في العراق من (٨٨) نائباً إلى (١٠٨) نائب ، بسبب الزيادة الحاصلة في عدد السكان ، ليزداد عدد نواب المدينة إلى سبعة نواب بعد أن كانوا أربعة فقط . لذا جاءت المساهمة حصراً من هؤلاء ، والذين هم في الأعم الأغلب قد نالوا دعم وترشيح الحكومة في الانتخابات ، ولم يكن أيُ منهم من أهالي مدينة العمارة اومن سكنتها على الأقل ، وكانوا بعيدين عن ما تعاني منه المدينة من تأخر وفقر ، وتجنبوا الخوض في بعض اللوائح ذات التأثر المباشر على المدينة وسكانها .

أما الفريق الأخر ، الذي مثل المدينة في المجلس النيابي ، وكانوا من سكنتها ، فان أياً منهم لم يسهم في تلك النقاشات التي جرت آنذاك ، ولم ينبس احداً منهم ببنت شفة • وقد سجلت محاضر مجلس النواب كثرة الإجازات التي تمتع بها أولئك النواب خلال مدة انعقاد المجالس النيابية ، أو التغيب بدون عذر ، وهي كثيرة ايضاً أو الإجازات المرضية (١١٩) • لذا يمكن تحديد أولئك على أساس انهم رقم تكميلي يصب في النتيجة في تحقيق رغائب الحكومات العراقية المتعاقبة ، والذين هم في الحقيقة خير من يمثلها ، إزاء ما تحاول تمريرة في المجلس النيابي •

## الهوامـــــش

(١) د• ارنست • أ• رامزو ، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح احمد العلي ، (بيروت — ١٩٦٠) ، ص ص ٣٩-٤٤ •

(٢) د• محمد مظفر الادهمي ، المجلس التاسيسي العراقي ، ج١ ، ط٢ ،( بغداد — ١٩٨٩ ) ، ص١٥ •

(٣) مثل مدينة العمارة في مجلس المبعوثان في الدورة الأولى عام ١٩٠٨ كل من : عبد المحسن السعدون ، وعبد المجيد الشاوي • في حين مثلها في الدورة الثانية عام ١٩١٤ كل من عبد الرزاق المير ، ومعروف الرصافي • ينظر : عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، (بغداد — ١٩٥٦ ) ، ص ص ١٦٧، ٢٢٣ . ويلاحظ ان الشخصيات الأربع لم يكونوا من أهل المدينة ،بل كانوا من المدن العراقية الأخرى . ويبدو ان عدم انتشار الوعي السياسي وشيوع الجهل والتخلف قد حالا دون أن يُقدم أحد أبناء المدينة على ترشيح نفسه لانتخابات مجلس المبعوثان ، لذا فان الباحث يعتقد أن فكرة التمثيل النيابي لم تكن تشغل حيزاً" من تفكير الأهالي سواء" من شيوخ القبائل ام التجار آنذاك .

(٤) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج١، ط ٧، (بغداد — ١٩٨٩) ، ص ص ٢٢٥، ٢٢٤ .

(٥) للاطلاع على سير الانتخابات والمقاطعة لها والإجراءات التي اتخذت لغرض استنافها ينظر :عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، ط٧ ،(بغداد — ١٩٨٨، ) ص ص

١٥٣، ١٩١؛ محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج٢ ،ط٢ ،(بغداد – ١٩٨٩) ، ص ص ٢٠ – ٥٤ .

(٦) ان ذلك يمكن ان يعزي إلى ان لواء العمارة هي منطقة ذات انحدار طبقي فلاحي وأغلب سكانها من الأميين الذين لا يفقهون من السياسة الشي الكثير ، لذا فان اختيارهم لممثليهم في المجلس التأسيسي جاء على وفق هذة الرؤيا ،ثم يجب ان لا ننسى تاثير شيوخ العشائر عليهم ، لأنهم اما من ضمن العشيرة نفسها ، او انهم يعملون في الأراضي الزراعية الخاضعة للشيوخ آنذاك ، و المندوبين هم كل من : الشيخ غضبان البنيه ،والشيخ شبيب المزبان من شيوخ عشائر بني لام ، الشيخ محمد العربي ،والشيخ فالح الصيهود من شيوخ عشائر البو محمد ، الشيخ شواي الفهد من شيوخ آل ازيرج ،إضافة إلى صالح باش أعيان ، وإسماعيل المحمود ،وسلمان الحميد .ينظر جريدة " الاستقلال " ، العدد – ٣٧٢ في آذار ١٩٢٤ .وللاطلاع على مجريات الانتخابات والأصوات التي حصل المندوبون عليها ينظر :محمد حسين زبون ، لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب ١٩١٥ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة البصرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٢- ٦٨ . ويؤكد حنا بطاطو ان منزلة رؤساء العشائر قد تعززت اثر انتخابهم لعضوية البرلمان فقد ضم المجلس التأسيسي (٣٤) مندوباً من رؤساء العشائر . ينظر : حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزار ، بيروت – ١٩٩٠، ص ١٢٢ .

(٧) تذكر المصادر إلى ان عدد ممثلي المجلس التأسيسي (١٠٠) مندوب ، غير أن الادهمي يشير إلى أن عددهم كان (٩٥) مندوباً ، ويبدو ان الادهمي قد اغفل بدون قصد أدراج أسماء مندوبي لواء الكوت البالغ عددهم خمسة مندوبين . للاطلاع ينظر : لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، ط٢ ، (بغداد – ١٩٨٠)، ص ١٥١ ؛ الادهمي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٠٩ .

(٨) للاطلاع على المناقشات التي دارت في أروقة المجلس التاسيسي خلال فترة انعقاده ومداخلات المندوبين وطروحاتهم خلال الجلسات ينظر : مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، (بغداد – ١٩٢٤)، جزءان .

(٩) ولد هنري دوبس ( H . D o bbs ) في ٢٦ أب ١٨٧١ ، وتلقى دروسه في جامعة اكسفورد ، واختص خلال دراسته في شؤون الهند والأقطار العربية وإيران ، وشغل العديد من الوظائف الإدارية ، ووطد علاقته بالعراقيين خلال عمله كضباط استخبارات في الحملة البريطانية على العراق ، حيث اشترك في معارك الشعيبة وسلمان باك ، ثم عمل مستشاراً مالياً وبعد أن سيطر الإنكليز على بغداد عين مندوباً سامياً ليحل محل برسي كوكس في أيار ١٩٢٣ • مذكرات سندرسن باشا ١٩١٨- ١٩٤٦ ، ط٢ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ص ص ٩٢- ٩٣ ؛ ياسين طه ظاهر العسكري ، دار الاعتماد البريطاني في العراق ١٩٢٠- ١٩٣٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة مجلس كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ص ٦٣- ٦٤ •

(١٠) ومن الجدير بالذكر أن الثلاث الآخرين من مندوبي لواء العمارة لم يكونوا من بين الحضور وهذا يعني أن أيا من المندوبين لم يعارض المعاهدة ، أو امتنع عن التصويت عليها على اقل تقدير • ويقيناً ان هذا الموقف قد بني على ارتباط مصالح هؤلاء المندوبين مع المصالح البريطانية ، كون اغلبهم من كبار ملاكي الأراضي الزراعية في اللواء ، ويأملون في خطب ود الإنكليز واسترضائهم للقادم من الأيام • للمزيد من المعلومات عن كيفية تصديق المعاهدة وما قام به المندوب السامي البريطاني ، والاطلاع على أسماء الموافقين والمخالفين ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص ص ٢٣٠-٢٣٧ •

(١١) محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٥٣ •

(١٢) مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، نقله مع المؤلف إلى العربية نجم الدين الاطرقجي ، ( بغداد — ١٩٤٦ ) ، ص ٣٢ •

(١٣) للتأكيد على صحة ذلك ينظر : محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ص ٢٦١- ٢٦٨ •

(١٤) للاطلاع على مواد القانون الأساسي ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص ص ٣٣٩- ٣٥٤ •

(١٥) سنشير لاحقاً إلى القانون الأساسي بـ ( الدستور ) •

(١٦) وزارة العدلية ، مجموعة البيانات والقوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٥ ، (بغداد — ١٩٢٦ ) ، ص ٨٣ •

(١٧) المصدر نفسه ، المادة (٤٠) ، ص ٨٤ •

(١٨) المصدر نفسه ، المادتين (٢٦) ، (٥١) ، ص ص ٧٨ ، ٨٧ .

(١٩) د. عبد المجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١ – ١٩٣٣ ، (بغداد ١٩٩١) ، ص ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٢٠) صدرت خلال العهد الملكي أربعة قوانين لانتخاب النواب ، الأول صدر عام ١٩٢٤ ، في حين صدر الثاني عام ١٩٢٦ ، أما التعديل الثالث فكان مرسوم بقانون صدر عام ١٩٥٢ ، في حين صدر الرابع عام ١٩٥٤ . ينظر حسين جميل ، الحياة البرلمانية في العراق١٩٤٦ – ١٩٥٢ . موقف جماعة الأهالي منها ، ( بغداد – ٩٨٣ ) ، ص ٥٥ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .

(٢٢) سنبرز ذلك لاحقاً خلال الدراسة إذ رشحت الحكومة نواباً عن لواء العمارة من أهالي بغداد أو غيرها من المدن العراقية ، الأمر الذي يَعدُ اخلالاً بالقانون وتجاوزاً عليه ، مما يؤكد عدم حيادية أية حكومة أشرفت على شؤون الانتخابات وهذا ما أكده توفيق السويدي أحد أركان السياسة العراقية يومذاك ، والذي ألف ثلاث وزارات خلال العهد الملكي ، عندما أشار إلى أن النواب يتم ترشيحهم في ضوء حلقة ثلاثية الأبعاد تتمثل بالملك ، ورئيس الوزراء ، فضلاً عن وزير الداخلية الذي يكون ورائه المندوب السامي البريطاني . واضاف قائلاً ، بأن قائمة الترشيح تلك تبقى طي الكتمان حتى يوم الانتخابات ، حيث يتم إبلاغها إلى متصرفي الألوية ، لمساعدة المرشحين على الظفر بكرسي النيابة ينظر :عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١ ، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥ ؛ حنا بطاطو ،المصدر السابق ،ص ١٢٨ .

(٢٣) جريدة " العراق " ، العدد- ٧٤٧ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٢ ؛ جريدة "العاصمة" ، العدد – ٢١٠ في ٢٠ تموز ١٩٢٣ .

(٢٤) جريدة " الاستقلال " ، العدد - ١٦٩ في ٣ تموز١٩٢٣ .

( ٢٥ ) المصدر نفسه ، العدد -١٨٤ في ٢٠ تموز١٩٢٣ .

(٢٦) ينظر الملابسات التي أدت إلى استقالة الوزارة في : ستيفنسن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، ج١ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ( بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ٢٦٨ .

( ٢٧ ) ولتأكيد صحة ما ذهب اليه الباحث بشأن تدخل الحكومة في الانتخابات النيابية ، اذ ضم المجلس الأول ( ٧٦ ) نائبا" مرشحي الحكومة من مجموع ( ٨٨ ) نائبا" من أعضاء المجلس المذكور ينظر : د٠خالد التميمي ، محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية ، (دمشق – ١٩٩٦ ) ، ص ٢٠٠ ٠ كما لم يكن الملك فيصل بعيدا" عن هذا التأثير ينظر : عبد المجيد كامل التكريتي ، المصدر السابق، ص١٧٥٠

( ٢٨ ) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، ط٧ ،( بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص٦ .

( ٢٩ ) فاز بعضوية المجلس عام ١٩٢٥ كل من : الشيخ سلمان المنشد ، الشيخ علوان الجنديل ، الشيخ مجيد الخليفة ، وياسين العامر . في حين مثل العمارة في الدورة الانتخابية الثانية كل من الشيخ علوان الجنديل ، الشيخ شواي الفهد ، ياسين العامر ، عبد الرحمن المطير ٠ اما الدورة الانتخابية الثالثة ، فقد ضمت كل من : الشيخ محمد العريبي ، الشيخ فالح الصيهود ، عبد الكريم الديوان ، ومعروف الرصافي ٠ والأخير لم يكن من أهالي العمارة أو العاملين فيها ، ولا من ضمن المنطقة الانتخابية نفسها ، اذ كان يسكن مدينة بغداد آنذاك مما يدل على فرض إرادة الحكومة في شؤون الانتخابات ينظر :محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص ٦٩ ٠

(٣٠) وصفت صحيفة "المبدأ" ، مجلس النواب بانه ديوان من دواوين الحكومة يأتمر بأوامرها ، وان أعضائه ما هم الا موظفين لدى الوزارة ولا يخرجون عن طوع بنانها ٠ جريدة "المبدأ" ، العدد – ٤ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥٠

(٣١) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٣٨ ؛ د٠خالد التميمي ،المصدر السابق ، ص ٣٢٨ ٠

(٣٢) كان المجلس النيابي قد دعي للانعقاد في دورته الانتخابية الرابعة لاجتماع غير اعتيادي في ٨ آذار ١٩٣٣ حازم المفتي ، العراق بين عهدين – ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، (بغداد – ١٩٩٠ ) ، ص ٣٧ ٠

(٣٣) ستيفنسن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠ ، ج٢ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ص٣٨٢ ؛ فيليب ويلارد ايرلند ، العراق – دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ١٩٤٩ ، ص ٣٣٥ ٠

(٣٤) محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، ( بغداد – ١٩٣٤ ) ، ص٧ وسأشير أليه في الهوامش القادمة بـ (م٠ج٠م٠ن) ويذكر الحسني إلى أن عدد نواب العمارة في هذه الدورة هم خمسة نواب ، حيث أضاف اسم عبد الكريم الديوان ، الذي توفى إثناء انعقاد المجلس ليحل محله الشيخ شبيب المزبان – استناداً إلى رواية الحسني- التي يؤكد الباحث عدم تطابقها مع محاضر جلسات النواب لسنة ١٩٣٣ حيث ان عدد نواب العمارة منذُ الدورة الانتخابية الأولى ولغاية الدورة الانتخابية الخامسة ، هم أربعة نواب ، وقد زيد العدد في الدورة الانتخابية السادسة إلى سبعة نواب ، بعد ان زيد عدد النواب من(٨٨) إلى (١٠٨) نائباً نتيجة للزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق يومذاك ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ط٧ ، ( بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ٢٩٤ ٠

(٣٥) جريدة " الوقائع العراقية " ، العدد – ١٣٠٩ في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٣ ٠

(٣٦) المصدر نفسه ، العدد – ١٣١٠ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ ٠

(٣٧) للاطلاع على تفاصيل الخلاف بين أعضاء الوزارة ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ط٧ ، (بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ص ١٤- ١٥ ٠

(٣٨) د٠ لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ، ( بغداد – ١٩٨٧ ) ، ص ص ٨٢ – ٨٣ ٠

(٣٩) ينظر نص الإرادة الملكية ذي الرقم ٣٥٣ في جريدة " الوقائع العراقية " ، العدد ١٣٧٦ في ٦ أيلول ١٩٣٤ ٠

(٤٠) للمزيد من التفاصيل ينظر لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ص ٩٠- ٩٧ ؛ عبود الهيصص ، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب ، (بغداد -١٩٨٠ ) ، ص ٧٩ ٠

(٤١) سنترجم لهذا الشخصيات لاحقاً ٠

(٤٢) لونكريك ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٨٧ ؛ د٠ خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٦ ٠ ويشير أحد المعاصرين للأحداث العراقية ، ان حزب الاخاء الوطني ، كان المدبر والموجه الرئيس لحركات عشائر الفرات الأوسط ، من خلال المؤتمرات التي كان يعقدها ، والتي أطلق عليها ( مؤتمرات الصليخ ) ، مما حدا بالملك غازي إلى الرضوخ لدعوة قائمة باسناد منصب رئيس الوزراء إلى ياسين الهاشمي رئيس الحزب ، بهدف اعادة النظام وفرض الاستقرار في البلاد ينظر٠

M ajid Khaduri , Independen Iraq . Astudy in Politics , Second edition , ( London – 1960) P.54.

(٤٣) يعد هذا المجلس الأقصر عمراً في تاريخ المجالس النيابية التي شكلت في عهد الملك غازي ، اذ لم يُعمراكثر من مائة يوم ، بدءً من ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤ ، واستمرت جلساته لغاية ١١ آذار ١٩٣٥ . جريدة " البلاد " ، العدد -٥١٩ في ١٠ نيسان ١٩٣٥ .

(٤٤) جريدة " العالم العربي " ، العدد- ٣٤٩٦ في ٥ آب ١٩٣٥ .

(٤٥) م٠ج٠م٠ن ، الدورة الانتخابية السادسة الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، ( بغداد- ١٩٣٦) ، ص ٩٠ ومما تجدر الإشارة اليه ، ان من مثل لواء العمارة في هذه الدورة لم يكونوا من أهليها ، بل كانوا قد مثلوا الوية أخرى في الدورات السابقة او اللاحقة لها ٠ فقد مثل محمد حسن حيدر لواء المنتفك (ذي قار ) من الدورة الثانية حتى الدورة العاشرة ، باستثناء الدورة السادسة ٠ اما عبد الجبار التكرلي ، فقد مثل لواء المنتفك في الدورتيين الثانية والثالثة ، في حين مثل قاسم الخضيري لواء ديالى في الدورة الثالثة ٠ مما يؤكد على ان الحكومات العراقية لم تكن بعيدة عن التلاعب بنتائج الانتخابات النيابية ، وان لها اليد الطولى في ترشيح النواب المحسوبين عليها ٠

(٤٦) يؤكد " الحسني" ان العدد قد زيد بطريقة مقصودة ، لتتمكن الحكومة من مكافأة انصارها ، بدون استبعاد غيرهم ممن يحتلون مراكز عشائرية مهمة ، وان اكثر المستفيدين من الزيادة هم رؤساء القبائل الموالون للحكومة او من الوجهاء . عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص ١٣٢ .

(٤٧) للاطلاع على تنامي الدور السياسي للجيش العراقي ينظر : د٠ رجاء حسين حسني الخطاب ، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١ ، (بغداد – ١٩٧٩ ) ، ص ص١٥٦ – ٢١٤ ؛ د٠ خالد التميمي المصدر السابق ، ص ص ٣٨٢ – ٤٣٥ .

(٤٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص ٢٥١ .

(٤٩) م٠ ج٠م٠ن، الدورة الانتخابية السابعة ،الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٣٧ ، ( بغداد – ١٩٣٧) ، ص ٣ .

(٥٠) ومن الجدير بالذكر ، ان حامد الوادي كان قد مثل لواء الكوت في الدورتين السابقتين ومثل لواء ديالى في الدورة الانتخابية الرابعة ، وعن لواء الدليم ( الانبار ) في الدورة الحادية عشرة . في حين كان جميل الراوي ممثلاً عن لواء الدليم في الدورة الانتخابية الثانية ، وعن لواء بغداد في الدورتين الثالثة والرابعة .

(٥١) جريدة " الزمان " ، العدد – ٥٤ في ٣٠آب ١٩٣٧ .

(٥٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ط ٧ ، (بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ٢٠ .

(٥٣) م.ج.م.ن، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، ( بغداد – ١٩٣٩ ) ، ص٥ . ويذكر ان عبد الرزاق منير الوحيد الذي كانت له مشاركات سابقة في المجلس النيابي – من غير أهالي لواء العمارة – مثلَ فيها لواء بغداد في الدورتين الأولى والثالثة . يراجع أسماء النواب في الدورات الانتخابية كافة في عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ،ج١٠،ط٧ ، بغداد – بغداد)ص ص ٢٨٩ – ٣١٥ .

(٥٤) حل مجلس النواب في دورته الانتخابية الثامنة في ٢٢ شباط ١٩٣٩ ، واجريت الانتخابات الجديدة لمجلس النواب في دورته التاسعة ، وعقد أول اجتماع غير اعتيادي في ١٢ حزيران ١٩٣٩ . م.ج.م.ن، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، (بغداد – ١٩٣٩ ) ، ص١٢٨ . وبما ان المجلس النيابي قد عقد أولى جلساته بعد وفاة الملك غازي في نيسان ١٩٣٩ ، لذا فان هذا المجلس سيكون خارج إطار البحث . وقد حصل تغيير في نواب العمارة في المجلس الجديد ، اذ حل كاطع العوادي وماجد القرغولي ، محل موسى الشابندر ، وعبد الوهاب محمود ، غير ان تقسيم المرشحين لم يخرج عن الاطار السابق الذي مر ذكره .

(٥٥) ينظر ذلك مفصلاً في : د. لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٩ – ١٨١ .

(٥٦) تقدر احدى الدراسات الرصينة ، مساحات الأراضي الزراعية التي يملكها شيوخ العمارة من البو محمد ، ال زيرج ، بني لام ، البودراج ، وبني سعيد بحدود (٩٧٧، ٤٩٢، ٢) دونم ، كما توضح الدراسة ذاتها ، ان مجموع حائزي الأراضي عام ١٩٤٤ ، كان (١٨١) شخصاً ، منهم (١٤٨) من شيوخ العشائر . ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ، ص ص ١٤٩، ١٦٠ .

(٧٥) ثامر عبد الحسن العامري ، موسوعة أعلام القبائل العراقية ، ج١ ، ( بغداد- ١٩٩٨ ) ، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٤ ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥٨) للاطلاع على نشأة الحزب ومنهاجه الأساسي ينظر ، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب العراقية ،( بيروت – ١٩٨٠ ) ، ص ص ٢١٥- ٢٢٥ .

(٥٩) ثامر عبد الحسن العامري ،موسوعة أعلام القبائل العراقية ، ج٣ ،( بغداد – ٢٠٠٠ ) ، ص ص ٢١٥- ٢١٦ ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦٠) برر الإنكليز هذا الأجراء بأن " الشيخ فالح الصيهود هو شخصية مهمة ... وكان دائماً مسانداً للسلطة البريطانية ومخلصاً لها ، ولكنه ليس من المؤكد ان يبقى على وفائه واخلاصه في المستقبل فيما إذا بقي يلتزم مقاطعة صغيرة لا تتناسب مع مركزه وشخصيته " . للمزيد من التفاصيل ينظر : ارنلد٠ تي ٠ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، ج ٢ ، ط٢ ، (بغداد – ١٩٩٢ ) ، ص ٣٣٧ ؛ عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢ ،( بغداد – ١٩٧٨ ) ، ص ص ١٥٢- ١٥٥.

(٦١) مقابلة مع السيد جبار عبد الله الجويبراوي مؤرخ مدينة العمارة في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٦ ؛ ثامر عبد الحسن العامري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٠٩ .

(٦٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص٣٠٧ .

(٦٣)حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦٤)هي الدورات الأولى والثانية والرابعة والسابعة . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص ٢٨٩ وما بعدها ٠

(٦٥) مقابلة مع السيد جبار عبد الله الجويبراوي في٢ تشرين الأول ٢٠٠٤ ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦٦) هي الدورات الثانية والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص ٢٨٩ وما بعدها ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦٧) ثامر عبد الحسن السعدون ، موسوعة القبائل العراقية ، ج٢ ، (بغداد- ١٩٩٩ ) ، ص ١١٤ ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٦٨)حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٦٩) ثامر عبد الحسن العامري ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٢٧ ؛ مقابلة مع السيد خالد عبد الرحيم المحامي في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦ ؛ خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

(٧٠) مشتاق طالب ، أوراق أيامي ١٩٠٠- ١٩٥٨ ، ج١، ط٢ ، ( بغداد – ١٩٨٩ ) ، ص ص ٤٦١ ، ٤٦٨ .

(٧١) مقابلة مع السيد خالد عبد الرحيم المحامي في ٤ تشرين الاول ٢٠٠٦ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٧٢) مقابلة مع السيد جبار عبد الله الجويبراوي في ٢ تشرين الاول ٢٠٠٦ .

(٧٣) المصدر نفسه .

(٧٤) المصدر نفسه .

(٧٥) المصدر نفسه ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، ط٧ ، (بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ١٧٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص ص ٩ ، ٢٤٤ .

(٧٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص ١٠٢ .

(٧٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، ص ٢٨٩ وما بعدها ؛ مقابلة مع السيد جبار عبد الله الجويبراوي في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦ .

(٧٨) رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي – دوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة البصرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٩١ .

(٧٩) د.نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد -١٩٨٤) ، ص١٧٨وما بعدها .

(٨٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ، ط ٧ ، (بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ٩ .

(٨١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ط ٧ ، ( بغداد – ١٩٨٨ ) ، ص ص٨ ، ٤٨ .

(٨٢) للمزيد من التفاصيل عن أداء الملك غازي لليمين الدستورية والقانونية كملك للعراق ينظر : عبد الله كاظم عبد ، تطور البلاط الملكي العراقي ١٩٢٣- ١٩٣٩ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب / جامعة البصرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ١١- ١٤ .

(٨٣) تم توضيح ذلك مفصلاً في الصفحات السابقة .

(٨٤) م.ج.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٨ ، (بغداد – ١٩٣٨ ) ، ص ١٦ .

((٨٥) وتأكيدا على ما ذهب اليه نائب العمارة ، فقد أقدمت وزارة المدفعي الرابعة على تعطيل صحف " صوت الشعب " و " البلاد " و " الدستور" و العراق " و " النهار " لمدة سنة واحدة ، وعطلت صحيفتي " الاستقلال " والسجل " لمدة ثلاثة اشهر ، في حين كان التعطيل لمدة أربعة اشهر من نصيب صحيفة " المستقبل " ينظر د٠ ك٠ و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة ١٠٦٦ / ٣١١ ، المطبوعات والصحف ، ٤- ٢٨ ، ص ص ٦- ٣٢ ٠

(٨٦) م٠ج٠م٠ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، ص ١٦ ٠

(٨٧) وهم كل من السيد علوان الياسري ، والسيد محسن ابو طبيخ عضوي مجلس الأعيان ، والحاج عبد الواحد سكر عضو مجلس النواب ٠

(٨٨) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤ ، ص ص ٣٠٨ —٣١٤ ٠

(٨٩) م٠ج٠م٠ن ،الدورة الانتخابية السابعة،الاجتماع غير العادي لسنة١٩٣٧، ( بغداد — ١٩٣٧) ص ١٧٥ ٠

(٩٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥ ، ص ٣١٦ ٠

(٩١) وهم كل من نوري السعيد ، صادق البصام ، رؤف البحراني ، محمد أمين زكي ورشيد عالي الكيلاني

(٩٢) م٠ج٠م٠ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ( بغداد- ١٩٣٨ ) ، ص ٢١٣ ٠ ومما تجدر الإشارة اليه أن صحيفة " الزمان " طالبت في عددها المرقم ١٦٢ في ١٢ آذار١٩٣٨ إلى محاسبة وزارة الانقلاب لأنها قامت بأعمال تستوجب المسؤولية ، ودعت إلى أجراء تحقيق من قبل مجلس النواب لإظهار الحقيقة ٠

(٩٣) م٠ج٠م٠ن، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير العادي لسنة ١٩٣٧ ، بغداد — ١٩٣٧ ، ص ص ٤٥٩- ٤٦١ ٠

(٩٤) م٠ج٠م٠ن ،الدورة الانتخابية الرابعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، ( بغداد — ١٩٣٤) ،ص٥٢٨ ٠

(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٥٢٩ ٠

(٩٦) (٩٣) م٠ج٠م٠ن، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، (بغداد — ١٩٣٧ ) ، ص ١٤٣ ٠

(٩٧) ومفردها سركال ، وهي تحريف عن الكلمة الفارسية ( سر – كارل) وتعني حرفياً " المشرف على العمل " ومهمته الأشراف على الأمور الزراعية ، ويكون هؤلاء في العادة رؤساء فروع عشائرية • حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ١١٢

(٩٨) م•ج•م•ن، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، (بغداد – ١٩٣٧) ، ص ٣٩٥

(٩٩) للمزيد عن الموضوع ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٤ ، ص ص ٢٩٣-٢٩٤ •

(١٠٠) م•ج •م• ج الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ، ص ١٠٩ •

(١٠١) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ •

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ •

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص ١١٠ •

(١٠٤) م•ج•م•ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ١١١ •

(١٠٥) المصدر نفسه ، ص ١١١ •

(١٠٦) المصدر نفسه ، ص ١١١ •

(١٠٧) م•ج•م•ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ٩٣ •

(١٠٨) ينظر طروحات كل من إبراهيم حبيم ، ومعروف الرصافي نائبي بغداد ، وسليم حسون نائب الموصل في : م•ج•م•ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، ( بغداد- ١٩٣٤) ، ص ص ٦٢٣ – ٦٢٤ •

(١٠٩) المصدر نفسه ، ص ٦٢٣ •

(١١٠) المصدر نفسه ، ص ٦٢٤ •

(١١١) جاء في المادة (١١٨) ان " الإيواء يراد به تجهيز الشخص لشخص آخر أو تزويده بملجأ أو بأكل أو شرب او بنقود او ملبوس او سلاح او بوسائط نقل ، او مساعدته بأية صورة تساعده في التخلص من إلقاء القبض عليه " ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤٣٤ •

(١١٢) للاطلاع على آراء النواب وطروحاتهم ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ٤٣٤- ٤٣٧ .

(١١٣) م.ج.م.ن ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨ ، ص ١٦ .

(١١٤) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(١١٥) ينظر نص المداخلات والمناقشات التي أثيرت بشأن اللائحة المذكورة في : م.ج.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ص ٣٧٨ – ٣٨٣ .

(١١٦) م.ج.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، (بغداد – ١٩٣٦) ، ص ص ٨١٨ – ٩٧٩ .

(١١٧) ينظر أسماء النواب في : م.ج.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(١١٨) المصدر نفسه ، ص ص ١١٤ –١٤٣ .

(١١٩) ينظر على سبيل المثال لا الحصر الإجازات التي حصل عليها كل من علوان الجنديل ، شواي الفهد ، حامد الوادي ، فالح الصيهود في م . ج . م . ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ص ص ٢٦ – ٤٥٩ . وكذلك إجازات وغيابات كل من الشيخ محمد العريبي والشيخ شبيب المزبان في م.ج.م.ن ، في الدورة الانتخابية الخامسة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ . م.ج .م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، بالنسبة لاجازات وغيابات الشيخ مجيد الخليفه والشيخ شبيب المزبان .